



مجلة كلية التربية للبنات

مجلة علمية محكمة تصدرها كلية التربية للبنات-جامعة بغداد-العراق

Journal of the College of Education for Women

A refereed Scientific Journal Issued by the College of Education for Women-
University of Baghdad-IRAQ

Received: October 4, 2020

تاريخ الاستلام: ٢٠٢٠/١٠/٤

Accepted: November 15, 2020

تاريخ القبول: ٢٠٢٠/١١/١٥

Online Published: December 28, 2020

تاريخ النشر الإلكتروني: ٢٠٢٠/١٢/٢٨

DOI: <http://doi.org/10.36231/coedw.v31i4.1438>

Ethics-Breaking Crimes: A Social Field Study in Baghdad City

Haneen Hassain Abd Allah¹ and Adnan Yasin Mustafa²

Department of Social Work/ College of Education for Women
University of Baghdad

hasaneen2@gmail.com¹

yasinadn@yahoo.com²

Abstract

Crime has become a phenomenon associated with human socialization. Wherever human groups are found, a crime, which differs from one society to another, is found. It is one of the most dangerous social issues that undermines the solidarity of a given society. This is because it establishes a takeoff from community's norms, values, customs and traditions, and thus turns into a danger to the lives of people, groups and society that threatens its strength and security. The paper focuses on the crimes that violate the social law, like child rape, incest and electronic extortion, which are increasing in size, increasing as a result their repercussions on the human society. The study seeks several objectives, including: examining the nature and dimensions of crimes that violate the values and system of social control and their repercussions. It also investigates the reasons that led to the spread of these crimes breaching accordingly the social law and the value system. This study is a descriptive and analytical one which relied on the social survey using a sampling method. The sample of the study was 150 intentionally selected inmates deposited in some prisons of the Iraqi Correctional Department of perpetrators of child rape, incest, electronic extortion. Besides, 50 social workers and researchers were intentionally selected, too. The data was processed statistically, using (SPSS) program. Moreover, observation, interview tools were used to record information. Results have shown that most of the perpetrators of social transgression crimes, (61.3%), are of lowest levels (illiterate, read and write, primary). Further, the majority of the sample members are males, (127) with a percentage of (84.7%). Finally, it has been found that most sample members (58.0%) came from poor class and suffered from conditions of weakness.

Keywords: Crimes, Ethic Rules, Violations

الجرائم الخارقة للقواعد الاخلاقية: دراسة اجتماعية ميدانية في مدينة بغداد

حنين حسن عبد الله¹ و عدنان ياسين مصطفى²

قسم الخدمة الاجتماعية/كلية التربية للبنات

جامعة بغداد

hasaneen2@gmail.com¹

yasinadn@yahoo.com²

المستخلص

أصبحت الجريمة ظاهرة من الظواهر المرتبطة بالاجتماع الإنساني فأينما وجدت التجمعات البشرية وجدت الجريمة والتي تختلف من مجتمع إلى آخر، إذ تعد من أخطر المشكلات الاجتماعية التي تهدد وحدة المجتمع لأنها تشكل خروجاً على متعارفات المجتمع من قيم وعادات وتقاليده الذي بدوره يصبح خطراً يهدد حياة الأفراد والجماعات والمجتمع ويعرض استقراره وأمنه للخطر، وتركزت أهمية البحث في لقاء الضوء على الجرائم الخارقة للناموس الاجتماعي، منها جرائم اغتصاب الأطفال وزنا المحارم والابتزاز الإلكتروني، التي باتت تزداد مساحتها وتتعاظم تداعياتها على الأمن الإنساني للمجتمع، ويسعى هذا البحث إلى تحقيق عدة أهداف منها: تسليط الضوء على طبيعة وأبعاد الجرائم الخارقة للقيم ومنظومات الضبط الاجتماعي وتدابيرها، والتعرف على الأسباب التي أدت إلى انتشار هذه الجرائم التي تمثل خرقاً للقيم وتهديداً للنسيج الاجتماعي، وقد اعتمد البحث على منهج المسح الاجتماعي بطريقة العينة، واستند في الجانب الميداني على عينة قصدية من النزلاء المودعين في بعض سجون دائرة الإصلاح العراقية من مرتكبي جرائم اغتصاب الأطفال والزنا بالمحارم والابتزاز الإلكتروني وكان عددهم (١٥٠) مبحوثاً، وكذلك اعتمدت الدراسة على عينة قصدية من العاملين والباحثين الاجتماعيين في دائرة الإصلاح العراقي وكان عددهم (٥٠) مبحوثاً، وتم معالجة البيانات إحصائياً وبالاعتماد على برنامج (SPSS) فضلاً عن استعمال أدوات الملاحظة، والمقابلة في تدوين المعلومات، أما أهم النتائج التي توصلنا إليها فهي: إن أكثر مرتكبي الجرائم الخارقة للقيم الاجتماعية هم من المستويات التعليمية المتواضعة (أمي)، يقرأ ويكتب، ابتدائي) إذ بلغت نسبهم (61.3%)، وإن الغالبية العظمى من أفراد العينة هم من الذكور بلغ عددهم (127) بنسبة (84.7%)، أغلب أفراد العينة (58.0%) ينحدرون من طبقة فقيرة، وتعاني من ظروف الهشاشة.

الكلمات المفتاحية: جرائم، خرق، قواعد الأخلاقية

١- المقدمة

تكمن أهمية هذا البحث فيما نلاحظه من سلوكيات وتصرفات سلبية تؤثر في منظومة القيم والمعايير السلوكية والاجتماعية لكونها قوانين وضوابط وتشريعات تلزم الفرد بالخضوع لها المتمثلة بالجرائم الأخلاقية التي خرقت المنظومات القيمية وكسرت قيود الناموس الاجتماعي والتي يمارسها بعض أفراد المجتمع وذلك من أجل:-

- ١- الوقوف على أسباب هذه الجرائم وكشف حقيقة ما يجري في المجتمع من إشكاليات وانحرافات خارقة للحياة الإنساني.
- ٢- لفت انتباه الآباء والمربين والأساتذة والمؤسسات الاجتماعية بخطورة ما يحدث في المجتمع من جرائم خارقة لمنظومات القيم والأعراف الاجتماعية.
- ٣- الوقوف على قوة ومثانة المعايير الاجتماعية لدى أفراد المجتمع وهو ما يطرح مسألة التنشئة الاجتماعية الصحيحة والانفتاح بكل أشكاله.
- ٤- التعرف على مدى فاعلية التشريعات القانونية لكونها رادعا قويا من جهة والحد من هذه الظواهر الاجرامية.
- ٥- إثارة وعي الناس بخطورة هذه الظواهر وانعكاساتها على الأمن الإنساني للمجتمع.
- ٦- لفت انتباه راسمي السياسات وصانعي القرار من خلال تقديم مجموعة من التوصيات والمقترحات لمواجهة هذه الجرائم ووضع الأطر والمسارات للحد منها.

يهدف البحث الى:

- ١- تسليط الضوء على طبيعة وأبعاد الجرائم الخارقة للقيم ومنظومات الضبط الاجتماعي وتداعياتها على الأمن الإنساني للمجتمع.
- ٢- التعرف على الأسباب التي أدت إلى انتشار هذه الجرائم التي تمثل خرقا للناموس الاجتماعي وتهديدا لمنظوماته القيمية.
- ٣- التوصل إلى مجموعة من التوصيات والمقترحات في ضوء النتائج التي سيتوصل لها البحث التي يمكن أن تسهم في الحد من هذه الظاهرة وانتشارها على المدى البعيد.

٢- الجانب النظري للبحث

١- تعريف المفاهيم والمصطلحات العلمية

تشير الأدبيات العلمية والمعرفية إلى أن الضبط الاجتماعي يقسم على قسمين: الضبط الاجتماعي الرسمي (Formal social control) والذي يتجلى عبر مؤسسات وهيئات ولكنه يتحرك عندما يخف وينعدم تأثير الضوابط غير الرسمية ويمارس الضبط الاجتماعي الرسمي من خلال المحاكم وتدخل الشرطة وغيرها من وسائل الضبط الرسمي (طريفة، ٢٠١١، ص ٢٢١)، أما الضبط الاجتماعي غير الرسمي (In formal social control): يظهر هذا النوع من الضبط في المجتمعات بصورة تلقائية وفي المجتمعات كافة ويتم بفعل التقاليد والقواعد الاجتماعية المتوارثة؛ ومن مظاهر الضبط الاجتماعي غير الرسمي "الضمير والعرف والتقاليد والقيم والمعايير" وغيرها من أجل الحد من تفكك المجتمع والحفاظ على تماسكه من خلال حث أفراد المجتمع على الالتزام بقيم المجتمع الموروثة (فياض، ٢٠١٨، ص ٩).

و يعرف الضبط:- بأنه مجموعة من العمليات المتداخلة لكل من الفرد والمجتمع تمارسها أجهزة متعددة يستطيع بها

الجريمة ظاهرة اجتماعية عالمية لا يخلوا منها أي مجتمع إنساني، وقد تنبه الناس منذ القدم الى أخطارها السلبية على مسيرة الحياة الاجتماعية واستقرار المجتمع وقد حاولوا استعمال مختلف الطرائق والأساليب لمحاربتها والوقاية منها اذ لا تزال الجريمة من أهم المشكلات الاجتماعية التي تواجهها المجتمعات في الوقت الحاضر، وعلى الرغم من أن الإحصائيات المتعلقة بالجريمة صعب الحصول عليها الا انه من الملاحظ زيادة معدلاتها في السنوات الأخيرة بل وأصبحت موضوع اهتمام الباحثين في مختلف الاختصاصات العلمية، وأصبحت في الوقت الحاضر الشاغل الأساس للأنظمة السياسية الحاكمة والافراد أيضاً لما يترتب عليها من خوف على الأموال والانفس واستنزافها لموارد المجتمع المادية والبشرية ولتأثيراتها السلبية على المجتمع إذ يؤدي إلى إحلال الفوضى وزعزعة أمنه واستقراره وهدر طاقته.

وقد أدت التطورات العلمية والتكنولوجية التي مربها العالم في العقود الأخيرة إلى إحداث تغييرات في المفاهيم الاقتصادية وأساليب الإنتاج والعمل دون تمكين أي مجتمع من العيش في عزلة عن النظام العالمي الجديد او ما يسمى "بالعولمة" ومظاهرها المختلفة.

وقد نجم عن تعرض العراق لعقود من الأزمات إلى تفاقم مشكلاته الاجتماعية، وتدهور في منظوماته الضبطية وازدياد واضح في الانحرافات السلوكية منها الجرائم الخارقة للناموس الاجتماعي التي تهز الضمير الجمعي وتصدع التماسك الاجتماعي.

تمثل معايير الضبط الاجتماعي الحدود التي لا يمكن تجاوزها من الأفراد والمجتمع فهي من الأنظمة التي عرفتها البشرية منذ القدم واتخذت لتحقيقها بعض الأساليب والمعايير لتنظيم البنى والتفاعلات الاجتماعية بين أفرادها من أجل تنظيم حاجاتهم ومعاملاتهم، ولضمان استقرار المجتمع واستمراره، إذ تتأثر النفس الإنسانية، بالفراغ التي تسيطر على سلوك الإنسان وتحدد به عن الطريق السوي فلم تجد الأداة الرادعة لتصرفاته، لذلك تشكلت معايير الضبط قيمة فعالة عليا تؤسس لأدوار قوية لضمان سلطة الرقابة على الفرد والمجتمع.

وقد أدت تلك المعايير الرسمية وغير الرسمية عبر العصور دورا في تحقيق الأمن الإنساني للفرد والمجتمع، عبر صور ووسائل تتحقق عن طريقها مثل التربية والأخلاق والعادات والتقاليد والقيم المجتمعية بصفة عامة اعتمدها المجتمعات لحفظ كيانها واستقرارها فأصبح الضبط الاجتماعي نظاماً ضابطاً بكل ما يحتويه من تقاليد ومعاملات وقيم ومبادئ وأخلاق وآداب وقوانين وأعراف وإذا ما حاول الفرد تغيير ضوابطه فإنه لا يستطيع بسهولة التكيف أو التأقلم مع الضوابط الجديدة لأنها لم تتغلغل في ضميره الشخصي بشكل خاص والحسي الجمعي بشكل عام وبذلك سيقع في إشكالية سوء التكيف أو الانحراف وتصبح معاييرهم وهمية لا مرجعية لها من خلال فقدان القيم الاخلاقية وهو ما يسمى بالجرائم الخارقة للضمير والقيم والضوابط التي رسمها المجتمع عبر تاريخه الطويل فأصبحت خارقة للناموس الاجتماعي.



الاجتماعي، التعرف على أهم المخاطر الاجتماعية والنفسية والأخلاقية التي تواجه الفتاة عند ابتزازها إلكترونياً، أما منهج الدراسة فقد اعتمدنا في دراستنا على منهج المسح الاجتماعي، وبلغ حجم العينة (500) مبحوث، وتم تقسيمهم إلى (400) طالب، (200) ذكور و(200) إناث، و(100) استاذ من كلا الجنسين وتم اختيارهم بطريقة العينة القصدية، أما أدوات جمع البيانات فقد استعملنا المقابلة والاستبانة، أما الوسائل الإحصائية المستعملة (النسبة المئوية، والوسط الحسابي، والانحراف المعياري، وقانون قياس الترابط الرتبتي (سبيرمان)، و(واختبار مربع كاي). ومن أهم نتائج الدراسة إن أغلبية المبحوثين الذين تعرضوا شخصياً للابتزاز هم من الطلبة بنسبة (88%) من الإناث التدريسيين فان (11,5%) فقط منهم تعرضوا شخصياً للابتزاز، وأظهرت الدراسة إن (الابتزاز المادي) هو أكثر الأنواع استعمالاً في إيقاع الضحايا في فخ الابتزاز إذ تبين إن (48,4%) من المبحوثين الطلبة قد تعرضوا للابتزاز المادي، مقابل (88,9%) كانوا أساتذة، أكدت الدراسة إن (71%) من المبحوثين الطلبة أكدوا على ضعف العقوبات والتشريعات القانونية، مقابل (77%) من التدريسيين إلى أهمية حب الفضول والمغامرة، إذ جاءت هذه الأسباب بالمركز الأول في الدراسة المؤدية لجريمة الابتزاز في المجتمع، أشارت الدراسة إلى إن من أهم الآثار الناجمة عن جريمة الابتزاز هو ترك عواقب نفسية (القلق، وتوتر، اكتئاب) على الضحايا بنسبة (44,3%) من الطلبة مقابل (56%) من التدريسيين، وإن (19,8%) من الطلبة مقابل (18%) فقط من التدريسيين الذين أكدوا انتشار المجرمين الإلكترونيين في المجتمع، تبين إن (74%) من الطلبة أكدوا على ضرورة نشر وتفعيل الخطاب الديني مقابل (86%) من التدريسيين أجابوا بضرورة احتواء مشكلات الفتاة وتقديم العاطفة والمودة لها لتجنب وقوعها في مصير الابتزاز.

أجرت مسعود (2017) دراسة عن التحرش الجنسي بالأطفال وآثاره في الكبر، إذ هدفت الدراسة إلى كسر حاجز الصمت وهذا التستر على مثل هذه الموضوعات لإظهار وتيرة الخطر، زيادة التوعية في المجتمع وتسلط الضوء على مشكلة من أهم مشكلات المجتمع التي تؤثر في مستقبل الأطفال ويكون ضحيتها هم أنفسهم. أما منهج الدراسة فقد اعتمد على دراسة الحالة، وبلغ حجم العينة ثلاث حالات فقط أما من حيث الوسائل الإحصائية فقد استعملنا المقابلة الإكلينيكية واختبار الراشح، ومن أهم النتائج التي توصلت إليها الدراسة وجود آثار نفسية سلبية جراء الاعتداء والذي تسبب في ظهور سلوكيات غير السوية في مرحلة الكبر، وعدم نضج الجهاز النفسي بشكل يسمح له بصد الاستنثارات الخارجية والتعامل المتكيف السوي مع الاستنثارات الداخلية، كذلك أظهرت النتائج إن التحرش الجنسي يؤدي إلى الهيجان الجنسي والعادة السرية.

أجرت وحدة النشر والمعلومات دراسة عن واقع الاعتداء الجنسي على الأطفال في محافظات قطاع غزة (2009)، إذ هدفت الدراسة إلى معرفة مدى امتلاك الأطفال معلومات حول الاعتداء الجنسي تحديد نسبة الأطفال الذين تعرضوا لاعتداءات جنسية في قطاع غزة. وفي منهج الدراسة تم تطبيق الدراسة في جميع محافظات قطاع غزة، و تم

المجتمع فرض السيطرة والرقابة على أفرادهم وتنظيم سلوكهم بالامتثال أو التقليد من خلال مجموعة من الوسائل المادية والرمزية أو كليهما معاً بطريقة تفضي إلى توافق علاقات وسلوكيات أفراد المجتمع وجماعته مع توقعات ومثاليات المجتمع التي يتبناها من أجل المحافظة على استمرارية النسق الاجتماعي وتطوير أداءه وذلك من خلال تحقيق أهداف علاجية ووقائية وإنمائية اعتماداً على مؤسسات معينة على وفق أيديولوجية المجتمع ونمط حياته الاجتماعية (فياض، 2018، ص5).

كما يعرف بأنه "نوع من الخروج على قواعد السلوك التي يضعها المجتمع لأفراده فالمجتمع هو الذي يحدد ما هي السلوك العادي وما هي السلوك الإجرامي على وفق قيمه ومعايير" (عبد القادر، 2018، ص15).

ويعرف عالم الاجتماع اميل دوركهيم الجريمة: هي كل فعل أو امتناع يتعارض مع القيم والأفكار التي استقرت في وجدان الجماعة (فهيم، 2012، ص27).

وتعرف الجريمة من الناحية القانونية:- كل عمل يعاقب عليه القانون وذلك الفعل الذي ينص القانون على تجريمه ووضع جزاء على من ارتكبه (السعيد، 2014، ص12).

٢-٢ الدراسات السابقة

أجرت المشهداني دراسة ميدانية عن جريمة الزنا بالمحارم وكان الهدف منها إثراء المعرفة العلمية بدراسة مستفيضة حول ظاهرة زنا المحارم، التعرف على السياسات الاجتماعية التي تهدف إلى منع أو مصادرة الانحراف فعلاً أو تأثيراً، أما منهج الدراسة فقد اعتمدنا في هذه الدراسة على العينة العمدية والتي بلغ عددها (10) نزلاء في سجن تفسيرات بغداد إذ بلغ عدد أفراد العينة (105) في عموم العراق من التابعين لوزارة العدل، كما استندت هذه الدراسة على منهج دراسة الحالة (Case Study). ومن أهم نتائج الدراسة إن أغلب الحالات هم في عمر الشباب وضمن الفئة العمرية (20-25) سنة، و ارتفاع تناول الكحول والمخدرات كانت السبب الرئيس في ارتكاب جريمة زنا المحارم، وقد سجلت أغلب الضحايا من الأخوات لاسيما أنهم الأقرب إلى الأخ ويعيشون في مكان واحد ولا يمكن كشفهم في حالة ارتكابهم للزنا، يعاني أغلب المبحوثين من الفقر والحرمان وينحدرون من طبقة فقيرة الحال وتعاني من اليأس والحرمان، إن أغلب المبحوثين غير ملتزمين في أداء الفرائض الدينية لذلك يضعف لديهم الوازع الديني الذي يفهم ارتكاب جريمة زنا المحارم، وإن أغلب المبحوثين كانوا في طفولتهم يشاركون والديهم النوم في غرفة واحدة، ويشاركون أخواتهم النوم في فراش واحد، وهو ما يعد سبباً قوياً لارتكاب زنا المحارم إذ إن تلاصق الأجساد في الفراش الواحد يثير شهوتهم وغرائزهم وتجعلهم معتادين على ملامسة أجساد شقيقاتهم وهو ما يسهل ارتكاب جرائم الزنا بالمحارم.

أجرت مصعب (2017) دراسة حول جريمة الابتزاز الإلكتروني للفتيات، هدفت الدراسة إلى التعرف على أبرز مظاهر جريمة الابتزاز المرتكبة عبر الانترنت في المجتمع العراقي عموماً وفي مدينة بغداد خصوصاً، إبراز العوامل المؤدية إلى تفاقم جرائم ابتزاز الفتيات عبر مواقع التواصل



انتشار اغتصاب الأطفال المخفي، وفهم السياق الذي يحدث فيه الاعتداء الجنسي، والتعرف على مظاهر سوء المعاملة لكل من المعتدي والمعتدى عليهم. أما منهج الدراسة اعتمدت هذه الدراسة على مجموعة من الوسائل منها المقابلة المباشرة لجمع البيانات واستعمال استراتيجية التي يجمع فيها المنهج النوعي والكمي. أهم النتائج التي توصلت إليها الدراسة: يعد انتشار الاغتصاب للأطفال هو من المسائل الخطرة التي تصل أحياناً للخطف أو القتل في حالة مقاومة الطفل، تزداد العدوانية بنسبة كبيرة لدى الأطفال الذين تعرضوا للاعتداء الجنسي إذ إن هنالك سلوكاً تمييزياً للأطفال المعتصبيين، انتشار اغتصاب مخفي بين الكثير من العوائل المفككة التي يكون الأب أو الأم فيها أبا بديلاً بعد انفصال الأبوين زوج أم أو زوجة أب، تنخفض نسب حالات اغتصاب الاب لطفلة، الى مستويات نادرة.

٣-٢ أنواع الجرائم

لقد ركز البحث على تناول ثلاثة أنواع من الجرائم الخارقة للضمير الاجتماعي هي:

١-٣-٢ جريمة اغتصاب الأطفال

تعد جريمة اغتصاب الأطفال من أخطر أشكال الجرائم ضد الطفل وهي من أشنع الجرائم التي تزايدت معدلات حدوثها في المجتمع، وعلى هذا الأساس لا بد لنا أن نبحث عن العوامل المؤثرة في حدوثها وانتشارها، ولعل أهم تلك العوامل.

١-٣-٢ العوامل الاجتماعية

١- التفكك الأسري:- ويصنف التفكك الأسري إلى صنفين:

أ - التفكك المادي:- والذي يعني غياب أحد الوالدين أو كليهما معاً وقد يكون بوفاة أحدهم أو كليهما أو بسبب حالة الطلاق أو الهجرة، ونتيجة لذلك يؤدي هذا التفكك إلى حرمان الأبناء من عاطفة الوالدين بعد تقلص مساحة التفاعل العائلي وغياب الرقابة والتوجيه، وبذلك يعد الحرمان أحد أهم العوامل التي تدفع الفرد إلى الانحرافات السلوكية وارتكاب الجريمة.

ب - التفكك المعنوي:- والذي يعني انعدام التكيف والتوافق بين الوالدين إذ تكون العلاقة بينهم متصدعة تشوبها الخلافات المستمرة أو قد يكون أحد الوالدين قد سلك طريق الجريمة أو إدمان المخدرات والكحول كما يشمل سوء معاملة الأبناء من قبل الوالدين والذي يعد أحد أشكال التفكك الأسري المعنوي الذي يصيب الروابط الأسرية والعلاقة بين أفرادها (محمد، ٢٠٠٩، ص ١٦٧).

وفي إطار ما تقدم يمكن القول: إن فقدان الترابط بين أفراد الأسرة والخلافات الزوجية وضعف القيم الروحية والأخلاقية جميعها تؤدي إلى حرمان الفرد من الرعاية اللازمة إذ تؤثر في بناء شخصيته وقد يؤدي في بعض الأحيان إلى تهيئة الظروف التي تدفع الفرد إلى ارتكاب السلوك الانحرافي.

٢- غياب التنشئة الاجتماعية والسليمة:- تظهر البحوث والدراسات الاجتماعية والنفسية ضخامة التأثير الذي تمارسه الثقافة في أركان الحياة الإنسانية جميعها، فالإنسان على وفق هذا التصور يحمل ذهنًا ثقافيًا يتشكل ببطء عبر السنوات الياقة من حياة الإنسان ويكتمل عند بلوغ سن النضج، لذا تعد التنشئة الاجتماعية من الركائز الأساسية

استعمال أداة المجموعات البورية وقد بلغ عدد العينة (390) طفلاً من كلا الجنسين، ومن أهم النتائج التي توصلت إليها عينة الدراسة الآتي 7% من عينة الدراسة تعرضوا لشكل أو لآخر من أشكال الاعتداء الجنسي، إن 55,5% من الحالات التي تعرض فيها الأطفال ضمن عينة الدراسة للاعتداء الجنسي، وكان المعتدي شخصاً معروفاً للطفل، إن 60% من الأطفال الذين تعرضوا لاعتداء جنسي لم يطلبوا المساعدة من أحد في أثناء أو بعد وقوع الاعتداء، وإن 40% من الأطفال الذين تعرضوا لاعتداء جنسي لم يتحدثوا لأحد عن تعرضهم لهذا الاعتداء، أظهرت المعطيات إن نصف أفراد العينة يمتلكون معلومات قليلة عن الاعتداء الجنسي.

أجرت لسود (٢٠١٤) دراسة عن العوامل المؤدية لزنا المحارم من وجهة نظر الضحايا، إذ هدفت في دراستها إلى التعرف على العوامل الكامنة وراء ظاهرة زنا المحارم من وجهة نظر الضحايا. أما منهج الدراسة فقد تم تطبيق الدراسة الاستطلاعية على عينة تتكون من (30) حالة تم اختيارها بأسلوب عشوائي وبطريقة العينة القصدية، ومن أهم المناهج المستعملة في الدراسة هو منهج دراسة الحالة، ومن أهم الأساليب الإحصائية المستعملة صدق الاستبانة، وثباتها. ومن أهم النتائج التي توصلت إليها الدراسة:- أغلب أسر الضحايا من أسر تعرضت للتفكك الأسري وهذا يبرز دور العامل الأسري وأهميته، ومعظم الحالات لم تتلق تربية صارمة وهذا ما جعل الضحايا في حالة تسبب، معظم أسر الضحايا ذات مستوى اقتصادي متدنٍ يتميز بعدم الإشباع، تعاني الضحية من اضطرابات نفسية بعد الحادثة، ضعف الوازع الديني والأخلاقي للمغتصب أو بسبب الإدمان على شرب المسكر والمخدرات.

- أجرت دولي (٢٠٠٦) دراسة عن سوء المعاملة الجنسية للطفولة وتأثيره على الإدراك في المراحل اللاحقة، إذ هدفت الدراسة إلى التعرف على سلوك الأطفال الذين تعرضوا للاعتداء الجنسي، التعرف على ردود فعل المجتمع اتجاه الأطفال الذين تعرضوا للتعنيف والاعتداء الجنسي، التعرف على العلاقة بين الاعتداء الجنسي في مرحلة الطفولة وتصورات الأبوة والأمومة في وقت لاحق، مدى دعم الأسرة للطفل الذي تعرض للاعتداء الجنسي.

تم تطبيق الدراسة على عينة تتكون من (187) امرأة واستعمل الباحث وسيلة الملاحظة بالمشاركة فضلاً عن إجراء المقابلات. ومن أهم النتائج التي توصلت إليها الدراسة إن النساء اللاتي تعرضن للاعتداء الجنسي في مرحلة الطفولة سوف تكون وجهات نظرهم سلبية عن انفسهم أكثر من اللواتي لم يتعرضن للاعتداء الجنسي في مرحلة الطفولة، وإن دعم الأسرة للطفل المعتدى عليه سوف يؤدي إلى إضعاف التصورات السلبية في مرحلة الأبوة والأمومة في وقت لاحق، وإن الأطفال الذين تعرضوا للاعتداء الجنسي يكونوا أكثر عدائية من الأطفال الذين لم يتعرضوا إلى الاعتداء.

- أجرت دولي (١٩٩٨) دراسة عن الاعتداء الجنسي على الأطفال قضايا من أجل التدخل رسالة دكتوراه في جامعة لستر البريطانية همول، إذ هدفت الدراسة تقديم تعريف علمي للإساءة العاطفية والجنسية للأطفال، وتقديم بعض المؤثرات حول مدى



خارجها وربما ارتكاب سلوكيات خطيرة مثل تعاطي الكحول أو إدمان المخدرات أو ارتكاب الاعتداءات الجنسية المخالفة للقيم السائدة في المجتمع.

٥- جماعة الأقران: Reference Group: تعد هذه الجماعة من الأسباب الرئيسية التي تدفع الفرد إلى ارتكاب السلوك الإجرامي عن طريق اختلاطه وتفاعله مع رفاقه السوء ولاسيما في المنطقة السكنية ورفاق المدرسة المنحرفين منهم فالفرد يتأثر بسرعة كبيرة بأصدقائه أكثر من تأثره بوالديه ومدرسته، فالصحبة السيئة يدفعون الفرد نحو الانحراف والجريمة (الشديفات والرشيدي، ٢٠٦، ص ٢١٢٧). وقد أظهرت دراسات عن ظاهرة المخدرات في المجتمع العراقي أن الأقران وأصدقاء السوء كانوا أحد أهم الأسباب الرئيسية لأنشاء هذه الظاهرة (مصطفى، الساعدي، الجيزاني، ساجت، علوان، شبيب، ٢٠١٧، ص ٥٦).

٦- الإدمان على المخدرات والكحول: وهي من الأسباب المباشرة التي تؤدي إلى إجرام المتعاطي أو المدمن والتي تؤدي إلى إحداث خلل في الجهاز العصبي فيفقد الإنسان سيطرته وتضعف منظوماته الضبطية القيم الأخلاقية لديه فتظهر الشهوات الحيوانية لديه مما يدفعه إلى ارتكاب الجرائم (العارضي، ٢٠١١، ص ١٧٢). وأظهرت الدراسة السابقة للمخدرات أن الإدمان عليها يؤدي إلى ارتكاب أنواع مختلفة من الجرائم ومنها الزنا بالمحارم والقتل العائلي وغيرها (مصطفى، الساعدي، الجيزاني، ساجت، علوان، شبيب، ٢٠١٧، ص ٥٦).

٢-٣-١-٢ العوامل النفسية

تعكس العوامل النفسية التفاعل المباشر لأوضاع الشخص والبيئة المحيطة في بلورة أنماط خطيرة من السلوك الانحرافي ولعل أهم العوامل النفسية المؤدية إلى ارتكاب جريمة الاغتصاب:-

١- الحرمان العاطفي:- من حق الطفل على الوالدين أن يقوما بالإشباع العاطفي لأنه يمنح شعور الأمن والحنان والاستقرار النفسي، وهو عامل رئيس لتكوين الشخصية السوية للطفل (العاني، ٢٠٠٨، ص ٩٥)، وكثيراً ما يؤدي نبت أحد الوالدين أو كليهما للطفل إلى التواء واختلال في شخصيته وهذا ما يجعله يشعر بالنقص والعدوان اتجاه الآخرين فيتولد لديه السلوك الاندفاعي نحو ارتكاب السلوك الإجرامي (عوض، ٢٠١٢، ص ١٦٤).

٢- الشهوة الجنسية تجاه الأطفال:- وهو اضطراب نفسي محوره الإحساس بالانجذاب والاستثارة الجنسية من قبل البالغين اتجاه الأطفال إذ يتفاوت هذا الاضطراب بمستويات مختلفة من مجرد النظر بشهوة أو اللمس المشبوه أو التعرية للضحية أو التعري أمامها أو الاتصال الجنسي بشتى صوره (الرازقي، ٢٠١١)، فالشخص الذي يقوم بهذا الفعل يعد شاذ جنسياً في ممارسته للفعل الجنسي مع الأطفال.

٢-٣-١-٣ العوامل الاقتصادية

الفقر: يعد الفقر من أهم الأسباب الاقتصادية المؤثرة في ارتفاع معدلات الانحراف والجريمة، إذ يشكل آفة خطيرة تهز كيان المجتمع وتؤدي إلى اختلاله وفقدان تماسكه ذلك إن

التي تحظى باهتمام كبير في ميادين العلوم الاجتماعية فهي من المواضيع المهمة التي تخص الإنسان منذ ولادته وحتى وفاته والتي تهدف إلى إكساب الفرد سلوكاً ومعايير واتجاهات مناسبة لإدوار اجتماعية معينة تمكنه من التوافق الاجتماعي مع المجتمع (تركية، ٢٠١٥، ص ٨).

والأسرة هنا تشكل أهم المحطات في حياة الطفل وهي أصغر مؤسسات التنشئة الاجتماعية التي تؤثر في الفرد وتساعد على اكتساب السلوكيات والاخلاقيات التي تنظم حياته بما يتلاءم مع القيم والعادات والتقاليد الاجتماعية التي يقرأها المجتمع؛ وبذلك فإن انعدام التنشئة الاجتماعية السليمة يؤدي إلى انحراف الفرد وتدفعه إلى ارتكاب الجريمة.

٣- التحفظ وضعف التربية الجنسية للأبناء:- ويقصد بالتربية الجنسية تعليم الطفل وتوعيته بالاختلافات بين الجنسين، فضلاً عن القضايا التي تتعلق بالجنس وترتبط بالغريزة، حتى إذا شب الطفل يفهم أمور الحياة ويعرف ما يحل فيها وما يحرم فلا يجري وراء شهوته ولا ينحرف عن الطريق السوي (مذكور، ١٩٧٠، ص ٨). وفي إطار هذه التصورات يقع على الأسرة المسؤولية الأكبر في عمليات التربية الجنسية للطفل لتزويده بالمعلومات الصحيحة عن أعضاء الجسم لكي يكون على وعي وإدراك بكيفية المحافظة على أعضاء جسده وهنا تظهر أهمية التربية الجنسية للطفل.

٤- البيئة المدرسية:- تؤدي المدرسة دوراً محورياً في تكوين شخصية الطفل ويأتي دورها بعد الأسرة فالمدرسة تربي وتنقف وهي الوسط الاجتماعي والتعليمي الذي يوجهه الطفل خارج أسرته، حيث تعد أحد الانساق الاجتماعية المهمة التي تقوم بنقل المعايير والقيم وتمارس دورها في تنشئة الأطفال وتوفر لهم بيئة آمنة للوقاية من الانحراف (الشديفات والرشيدي، ٢٠١٦، ص ٢١٢٧)، ذلك أن التعليم غالباً ما يوسع مدارك الفرد ويهذب مشاعره ويحميه من ارتكاب السلوك غير المشروع. ولكن هذا لا يمنع أن يكون للتعليم أثره العكسي الذي يدفع الفرد إلى ارتكاب الجرائم كما أنه لا يعد العامل الذي يدفع الفرد إلى ارتكاب الجريمة ولكن قد يستفيد من لديه ميل إجرامي من تعليمه لتسهيل ارتكاب الجريمة.

فالمدرسة عندما تتلأ وتبتاط في أداء أدوارها التنموية، يؤدي ذلك إلى انحراف عن دورها التربوي والتعليمي وتصبح مكاناً للإهمال وعدم الرعاية الصحية والقسوة الشديدة مما يؤدي بالنتيجة إلى إصابة الفرد بالعقد النفسية وإهمال الدراسة، وقد ينضم إلى الجماعات المنحرفة (إبراهيم ومطشر، ٢٠١٦، ص ٣٩١).

هذه الأدوار التنموية للمدرسة بوصفها مؤسسة للتربية والتعليم تجعلها من المؤسسات الضبطية الفاعلة التي تعمل على ضبط سلوك الأفراد عن طريق تواصلها مع الأسرة بجميع القضايا التي تخص الأبناء داخل المدرسة المتعلقة بالمستوى التعليمي وتشخيص طبيعة علاقات الفرد مع أقرانه وعلاقته مع مدرسته؛ لذا فإن إهمال الوالدين وعدم متابعتهم للأبناء في مختلف النواحي ومنها الناحية المدرسية قد يؤدي إلى تدني مستواهم الدراسي أو اختلاطهم مع المنحرفين داخل المدرسة أو



الوسائل في بقاء عدد كبير من جرائم زنا المحارم طبي
الكتمان لعدم حدوث الحمل وتقع هذه الجريمة في نطاق
اسري مغلق وترتكب في الخفاء واحياناً برضا الطرفين.
٢- العزوف عن الإبلاغ عندما تكون الفتاة شابة ليست لديها
القوة الكافية لمواجهة المعتدي أو حين يكون كلا الطرفين
مسؤولان كما حدث ومن ثم يحرضان على إبقاء الأمر سراً
(المجذوب، ٢٠٠٣، ص ١٠١).
٣- عندما يكون الجاني هو العائل الوحيد للأسرة فإن الإبلاغ
عما ارتكب سيؤدي إلى القبض عليه فتكون النتيجة ان تفقد
الأسرة عائلها.
٤- هنالك أسباب اجتماعية وفي مقدمتها نظرة الاستنكار
الاجتماعي لزنا المحارم والناشئة من عدم تصور المجتمع
لإمكانية احترام أحد إقامة علاقة مع أحد محارمه والأسرة
تفضل عدم الإبلاغ لأن الفضيحة سوف تصيب الأسرة كلها.
٥- طبيعة القوانين الموجودة لا يرد فيها ذكر نص صريح بزنا
المحارم، وإنما يعاقب الجاني بعقوبة جريمة الاغتصاب
(خبر الزراد، ٢٠٠٤، ص ١١١)
٢-٣-٢-١ العوامل المساعدة على ارتكاب الزنا بالمحارم
١- الزحام بالسكن:- إن الزحام في السكن يعد من العوامل
المشجعة على الزنا بالمحارم، إذ إن اشتراك أكثر من أسرة
واحدة في الإقامة في شقة واحدة أو غرف متجاورة وتكون
دورات المياه والحمامات مشتركة بين أفراد هذه الأسرة
وبذلك فإن ظروف مثل هذا المسكن فضلاً عن الاحتكاك
بين أجساد أفرادها في أثناء النوم (الحيدري، ٢٠٠٩،
ص ٢٣٠)، يؤدي إلى هياج الغرائز وتحريك الشهوات
واعتياد بعضهم على أجسادهم مما يسهل عليهم ممارسة
الزنا وإقامة اتصالات جنسية بينهم، كل ذلك يضعف
الشعور بالحياء نتيجة اعتيادهم على مشاهدة بعضهم البعض
في أوضاع مثيرة.
٢- الكحول والمخدرات:- إن للكحول والمخدرات تأثير في
مقاومة الضحية وفي نفسيته فهي تصبح شبه عاجزة نتيجة
الإدمان لذا تكون سهلة الانقياد لإغراءات الجاني حتى لو
كان ولدها أو أخوها فهي لا تستطيع مقاومتها بسبب ضعفها
وادمانها، فضلاً عن إدمان الجاني نفسه فهو يعود إلى منزله
متأخراً في الليل فلا يجد إلا ابنته أو شقيقه زوجته فيوقعها
عنة أو بإرادتها وكثيراً ما تستمر العلاقة المحرمة لسنوات
حتى ينكشف الأمر أما عن طريق الأهل أو الجيران أو
الضحية (خبر الزراد، ٢٠٠٤، ص ١١٢). وقد أظهرت
دراسة المخدرات ٢٠٠٧، إن مادة الكرسنال يزيد بشكل
كبير القوة الجنسية لمتعاطيها مما يدفعه في أحيان كثيرة إلى
ارتكاب الأفعال المخلة بالأداب العامة ومنها زنا المحارم
(مصطفى الساعدي، ساجت، علوان، شبيب، ٢٠١٧، ص
١٠).
٣- عوامل أخلاقية:- إن ضعف النظام الأخلاقي (الضمير) لدى
بعض أفراد الأسرة أو كلهم وفي هذه الأسر نجد بعض
الظواهر ومنها اعتياد أفرادها النساء والفتيات خاصة على
ارتداء ملابس كاشفة لأجسادهن أمام بقية أفراد الأسرة،
فضلاً عن اعتيادهم التفاعل الجسدي في معاملاتهم اليومية

انخفاض مستوى دخل الأسرة يولد لدى أفرادها الشعور
بالحرمان والعوز الاقتصادي وعدم مقدرتهم على تلبية
المتطلبات الأساسية للمعيشة وهذا قد يدفعهم نحو ارتكاب
الجرائم كرشوة والسرقة أو ارتكاب الجرائم الجنسية مثل
الاغتصاب والشذوذ الجنسي والقتل وغيرها.
ولعل أبرز المشكلات التي تفرزها البطالة على شريحة
الشباب هو تأخير سن الزواج وما يترتب عليه من ارتفاع نسبة
العنوسة والتي تؤدي إلى ظهور مشكلات اجتماعية خطيرة منها
الانحرافات الجنسية وجرائم الاغتصاب وتجارة الأعضاء
البشرية وتجارة البشر وغيرها (هويتي، بدر، ونودي،
١٩٩٨، ص ١٢٥).
إن مجموع هذه المسببات تترك آثارا في الصحة قد
تستمر لمدة طويلة فالآثار الجنسية التي تقع على الطفل تظهر
على شكل إصابة منها (فرج، ٢٠١٠، ص ١٣٩):-
١- إصابة بمنطقة الفم والمنطقة التناسلية.
٢- تمزيق الملابس مع مشاهدات بقع دموية بالملابس الداخلية
للطفل.
٣- نزيف في الشرج.
٤- صعوبة في الجلوس أو صعوبة في المشي.
٥- أمراض تناسلية من الأمراض التي تنتقل بالاتصال الجنسي.
٦- تورم أو هرش بالمنطقة التناسلية.
٧- الحمل للطفلة البالغة.
٨- تصرفات اغرائية ومعرفة جنسية متطورة تفوق عمر الطفل
(نعيسة، شويش، عبد الحي، ٢٠٠٧، ص ٤٠).
٩- تراجع مفاجئ أو تدريجي في الأداء المدرسي.
١٠- انزواء عن الأصدقاء أو العائلة أو ظهور عدوانية مفاجئة.
١١- اضطرابات في النوم مع حدة الكوابيس.
١٢- فقدان الثقة بالذات وظهور معالم الإحباط والاكتئاب.
١٣- اعتماد السرية وعدم البوح بما حدث له.
١٤- ظهور مخاوف حادة تصل إلى درجة الرعب من أشياء أو
ظروف محددة.
إن مجمل هذه المظاهر تجعل الطفل المجنى عليه يتعرض
لمحنة الاعتداء الجنسي بسبب الخداع من الشخص البالغ مما
يتوجب توجيه الأسرة تحصين أبنائهم في الأمور التي تتعلق
بالجنس، ويجب إخضاع الطفل الذي تعرض للاعتداء الجنسي
إلى جلسات علاجية تساعده على تجاوز هذه المحنة.
٢-٣-٢-٢ جريمة الزنا بالمحارم
ليس من شك إن للفعل الجنسي في كل المجتمعات قواعد
تحريم وإباحة، ومن المؤكد أن هذه القواعد تستمد مبرراتها من
مرجعيات دينية وأخلاقية وكما إن بعضها يستند إلى مبررات
أخرى ذات مضمون ثقافي يتصل بتوزيع الأدوار الأسرية
والقربانية على النحو الذي يوجد مسافات من التحجب أو التحريم
بين الآباء والأبناء وبذلك تعد جريمة الزنا بالمحارم من الجرائم
المرفوضة بكل المجتمعات الإنسانية ولا بد من الوقوف على
أسبابها ومسبباتها وانعكاساتها على البناء الأسري في المجتمع.
ومن أهم أسباب زنا المحارم:-
١- التقدم العلمي ولاكتشافات الطبية مثل حبوب منع الحمل منها
العازل الطبي للرجال واللولب للنساء وقد ساهمت هذه

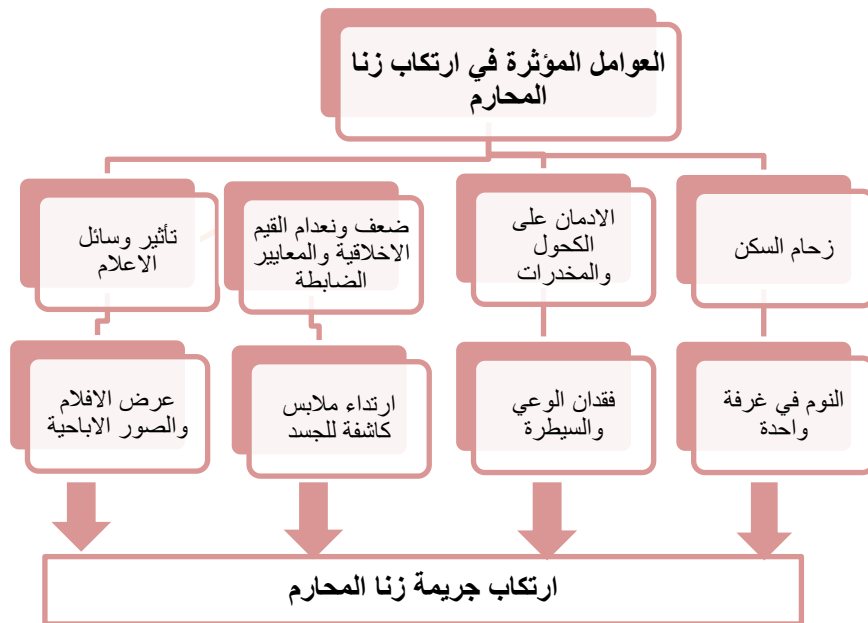
تتجاوز أعمارهم العشر سنوات أو علاقات ما بين المحارم وتعرضها بشكل يحث المتلقي على ممارستها أو تقليدها وكذلك تزودهم المجالات الجنسية بقصص عن هذه العلاقات المحرمة مع صور مغرية تجد طريقها إلى عقل الإنسان فتجعله أقل حصانة والتزاماً بالمحرمات الدينية والقواعد الأخلاقية والسلوكية (الميزع، ١٩٩٨، ص٩).

نقف هنا قليلاً لنؤكد أنه كلما تعقد المجتمع وكلما تنوعت قيمه وتناقضت اتجاهاته وتباينت معاييرها يجعل العلاقات القائمة بين أفراد المجتمع أقل تماسكاً وهذا يضعف دور النظم والمؤسسات غير الرسمية في الإشراف على الضبط الاجتماعي كل ذلك يؤدي إلى زيادة الجرائم الخارقة للقيم الأخلاقية والدينية في المجتمع.

بشكل زائد عن المعتاد ومع غياب الحدود والحواجز بين الجنسين واقتحام الغرف المغلقة بلا استئذان وفي هذه الأسر نجد ان هناك ضعفاً في السلطة الوالدية لدى الأب أو الأم أو كليهما، وهذا يؤدي إلى انهيار منظومة القيم الأخلاقية وسلطة الضبط وانهيار القانون الأسري بشكل عام (محمود، ٢٠٠٥، ص٣).

٤- الإعلام: من المؤكد إن للأعلام وخصوصاً الفضائيات والانترنت تؤدي دوراً مهماً في الترويج لأنماط من السلوك الذي لا ينسجم مع منظومات القيم وموجهاتها الأخلاقية إذ إن هناك فضائيات ومواقع إباحية كثيرة يسهل الوصول إليها وهي لا تستهدف الإثارة فقط بل تشجع على ممارسة الحرام إذ تعرض قصص لعلاقات جنسية مع الأطفال لا

مخطط ١



العوامل المؤثرة بارتكاب زنا المحارم

سواء بطريقة مباشرة أو غير مباشرة من الأشخاص المقربين، ويعاقب بهذا النوع الشخص الآخر إذ لم يحصل على ما يريد؛ وبهذا نجد إن هذا النوع من الابتزاز له تأثير شخصي ومباشر في الآخرين أكثر من بقية الأنواع فالمبتزون في الغالب يعرفون مدى تقديرهم اتجاه الشخص الآخر فضلاً عن معرفة نقاط الضعف وعمق الأسرار الخاصة بهم إلا أنه عندما لا يحصل على الشيء الذي يرغب به فيستعمل معرفته الحميمة على شكل تهديدات؛ وذلك من أجل الامتثال لرغباتهم (فورورد، ٢٠١٥، ص٥).

٢- الابتزاز المادي: يحدث هذا النوع من الابتزاز بطلب الشخص المبتز من الضحية أموالاً من النساء أو الرجال لدفع مبالغ مالية، وقد يأخذ هذا النوع من الابتزاز في حق المرأة بعداً آخر من خلال إجبارها على التنازل عن حق من حقوقها سواء في معاملاتها أو تعمد اهانتها بهدف طلب

٣-٣-٢ الابتزاز الإلكتروني

تمس جريمة الابتزاز الإلكتروني بشكل أو بآخر الضوابط المجتمعية وقضايا العرض والشرف إذ باتت تشكل أحد أهم التحديات التي تواجه المجتمع لما يترتب على هذا الأمر من تداعيات لمنظومة القيم والعادات الاجتماعية ولعل أبرز مظاهر هذه المشكلة، هي الآثار المترتبة على هذه الجرائم من تهديدات ونشر صور ومقاطع فيديو، نجدها لا تضر بالفتاة أو الشخص المبتز فحسب بل قد يعود على الأسرة أو المحيط الذي يعيش فيه الضحية وما ينتج عنه من مشكلات وآثار سلبية يطول علاجها لذلك لا بد من دراستها والتعرف على أنواعها وخصائصها وانعكاساتها على المجتمع.

٢-٣-١ أنواع الابتزاز الإلكتروني

١- الابتزاز العاطفي: هو أحد الأشكال الفعالة للتلاعب بمشاعر الآخرين عن طريق استعمال التهديد بوصفه وسيلة للابتزاز

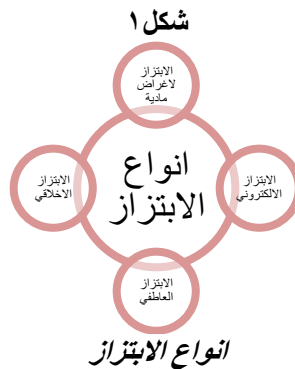
لاسيما بعد مع تصاعد وتيرة التهديد في ظل التطورات الحديثة وتنوع اشكال الابتزاز ليشمل ابتزاز رؤساء العمل أو الزملاء عن طريق الإكراه على فعل شيء محرم تحت تأثير التهديد بالفصل أو الترغيب بزيادة المرتب (دقيش، ٢٠١٠، ص ٤٢).

٤- الابتزاز الإلكتروني: ويعد من أكثر الجرائم الإلكترونية انتشاراً عبر شبكات التواصل يتم عن طريق قيام أحد المستخدمين باختراق الحساب الرسمي أو البريد الإلكتروني الخاصة بالضحية وابتزازها بالصوت أو الصورة من أجل الحصول على الأموال، وغالباً ما يكون الضحية هو السبب في ذلك بسبب تساهله في الكلام مع الشخص المبتز مما يسهل على ذوي النوايا السيئة الحصول على المعلومات الخاصة بالضحية، وفي حال استجابة الضحية لمطالب (الهاكر) بدفع الأموال والخضوع لرغباتهم مقابل عدم نشر البيانات أو الصور خوفاً من الفضيحة دون اللجوء للسلطات المختصة وهو ما يؤدي إلى تمادي المجرمين بابتزازهم مرات متعددة (خليفة، ٢٠١٦، ص ١١٧).

الطلاق مثلاً مقابل التنازل عن متعلقاتها ونفقاتها وغير ذلك، وكثيراً ما يتعرض لهذا النوع من الابتزاز المطلقات أو المعلقات وغيرهن (سعدون، ٢٠٠٨، ص ٢٣).

ولا يقتصر هذا النوع فقط على الابتزاز الذي يقع بين المرأة والرجل بل يمتد ليشمل أخطر من ذلك مثل وقوعه على المؤسسات ومراكز التعامل المالي ويرجع السبب في إلى أن الابتزاز للمرأة والرجل غالباً ما يكون محدوداً مالياً، أما المؤسسات الكبرى فهي غالباً ما تكون مشروطة بمبالغ مالية طائلة وفي هذه الحالة توازن المؤسسة بين دفع المبالغ أو فقدان الثقة بعملائها، وكثيراً ما تفضل دفع مبالغ خسبية من الخسائر وفقدان ثقة عملائها بها (الرشدي، ٢٠٠٥، ص ص ١٢-١٣).

٣- الابتزاز الأخلاقي: يعد هذا النوع من أكثر الأنواع انتشاراً إذ تتحكم فيه الرغبات الجنسية وفيه يطلب الشخص المبتز من ضحاياه إشباع رغباته الجنسية وذلك عبر استعمال التهديد بوصفه وسيلة لإخضاعهم لرغباته، فقد يطلب من ضحاياه ممارسة الفاحشة معه أو مع غيره من الأصدقاء مقابل تجنب فضح أمرهم أو إفشاء السر بين الأهل والأصدقاء أو الزملاء من خلال نشر بعض الصور المخلة بالأخلاق



الإلكترونيين ووقوعهم في الجريمة؛ إذ يقوم الجاني بإرسال رسالة متضمنة فيروساً أو ملف تجسس خفياً إلى الضحية وبمجرد قيام الضحية بفتحها فإنه يتم دخول الفيروس تلقائياً إلى الكمبيوتر أو إلى هاتف الضحية دون أن يشعر ومن ثم يقوم الفايروس بأتلاف النظام الخاص بالجهاز من دون ان يتمكن المجني عليه معرفة ذلك؛ وهذا بلا شك سوف يعوق مواجهة هذه الجريمة ومعاقبة الجاني (الشناوي، ٢٠٠٨، ص ١٠٨).

ج - ضعف التشريعات القانونية: أدى انتشار شبكة الأنترنت بوصفها ظاهرة عالمية إلى إلغاء الحواجز الجغرافية بين دول العالم وقصر المسافات؛ وقد أدى ذلك إلى ظهور فراغ تشريعي في الأنظمة والقوانين عند محاولة تطبيقها على ما يحصل في عالم الأنترنت، ذلك ان القوانين لا تتطور بنفس السرعة التي تتطور بها التكنولوجيا أو مهارة الذهن البشري في تسخير المبتكرات الحديثة للاستعمال السيئ. إن تلك الخصوصية التي تتميز بها هذه الجريمة بأنها لا تقع على أرض دولة معينة مما أدت إلى عجز معظم الدول العربية عن مواجهتها أو التصدي لها كون تلك الدول اعتمدت على

٢-٣-٣-٢ العوامل المساهمة في ظهور جريمة الابتزاز في المجتمع

أ- سوء استغلال وقت الفراغ: من أبرز المشكلات التي يواجهها الشباب اليوم هي مشكلة الفراغ وسوء استغلال الوقت مع التطورات الحديثة نجد أن الكثير من مستعملي شبكة الأنترنت يقومون بالتعامل مع المواقع الآمنة (الثقافية، والتعليمية، والترفيهية) معتقدين أنها تحقق لهم الراحة النفسية والذهنية لكن بدلاً من ذلك يجد الشاب نفسه وبدون أن يشعر تجاوز الوقت المحدد لفراغه في التعامل مع تلك المواقع وغرف المحادثة الإلكترونية إلى أن يتبادر في ذهنه بعض الأفكار الإجرامية للحصول على حقوق غير مشروعة وأهمها نفسه بإمكانية التخفي الإلكتروني بعيداً عن الملاحقة الأمنية لما تحققه تلك الشبكة من وسائل حماية لمستخدميها (الرشدي، ٢٠١١، ص ٧٠).

ب - الجهل بالمعرفة الفنية والتقنية: إن أغلب المستعملين لهذه الشبكة لا تتوافر لديهم المعرفة التقنية الكافية نتيجة للتطور المتسارع للتطبيقات التي تتيحها شبكة الأنترنت للتعرف فيما بينهم مما يجعلهم عرضة للاقتناص من قبل المجرمين



والاجتماعي والأمني، وان ارتفاع معدلات هذا النوع من الجرائم الخارق للقيم الاجتماعية في أي مجتمع تقابل بردود أفعال تتمثل في سلسلة من الإجراءات الرسمية وغير الرسمية مثل السلطات الضبطية والقضائية فتعكس آثار ذلك سلبي على جوانب الحياة كافة الاقتصادية والاجتماعية لاسيما على مستوى الفرد والأسرة والمجتمع (هلاوي، ١٩٩٨، ص ١١).

٣- الجانب التحليلي للبحث

يعد هذا البحث من البحوث الوصفية التي تم من خلالها استعمال مجموعة من الإجراءات المنهجية منها منهج المسح الاجتماعي، واختيار عينة (150) مبحوثاً مثلت ثلاثة أنواع من الجرائم الخارقة للقواعد الأخلاقية هي: جرائم زنا المحارم، واغتصاب الأطفال، والابتزاز الإلكتروني بطريقة العينة القصدية؛ فضلا عن مجموعة من المقابلات الشخصية وحوارات مع المجموعات البؤرية (Focus Groups)، ومن خلال الوسائل الإحصائية تم الوصول إلى مجموعة من النتائج ومن تلك الوسائل (النسبة المئوية والمتوسط الحسابي) وبرنامج SPSS لتفريغ البيانات.

١-٣ تحليل البيانات الخاصة بالبحث

- العمر

يعد العمر من المتغيرات الديمغرافية المؤثرة في ارتكاب السلوك الإجرامي إذ أكدت الكثير من الدراسات إن الجريمة ترتفع نسبتها في عمر الشباب وتقل قبل وبعد هذه المرحلة من العمر فمع مرور الأيام يشعر الأفراد بأنهم قد تعلموا أشياء أكثر مما كانوا يعرفونه في السابق، ومع مرور الأفراد بالمراحل العمرية وبالمستويات المختلفة من النضج سواء على المستوى البيولوجي والاجتماعي أو النفسي، فإن ذلك سوف ينعكس على سلوكه ومواقفه وميوله واهتماماتهم والجدول الآتي يوضح ذلك:-

جدول ١
عمر أفراد العينة

العمر	العدد	النسبة المئوية%
27-18	44	29.3%
37-28	59	39.3%
47-38	24	16.0%
57-48	23	15.3%
المجموع	150	100.0%

أظهرت بيانات الجدول (1) إن معظم المنحرفين ينتمون إلى فئات عمرية شابة، إذ إن أعلى نسبة للعينة وقعت في الفئة العمرية ما بين (37-28) سنة إذ بلغ عددهم (59) بنسبة (39.3%)، أما الفئة العمرية (27-18) سنة فتأتي في المرتبة الثانية بواقع (44) وبنسبة (29.3%)، وتأتي الفئة العمرية (47-38) سنة بواقع (24) بنسبة (16.0%)، أما الفئة العمرية (57-48) سنة فقد جاءت بالمرتبة الرابعة بواقع (23) بنسبة (15.3%).

هذه المعطيات تظهر بوضوح أن أغلب أنواع الانحراف وقعت لدى الفئة العمرية (37-28) بنسبة (39.3%)، وكلما ارتفعت الفئة العمرية ينخفض عدد المجرمين ويرجع السبب في ذلك الارتفاع إلى أن مرحلة الشباب تتميز بالقوة الجسمية

نصوص تقليدية لا تتناسب مع هذا النوع من الجرائم المستحدثة (العيسري، ٢٠٠٤، ص ٦١-٦٢)، وهو أمر أدى إلى تمادي الأشخاص المسيئين للاستعمال في انتهاك خصوصيات الآخرين في ظل غياب الردع القانوني.

د- الدوافع الاقتصادية (تحقيق كسب مادي): غالباً ما تؤدي المكانة الاقتصادية المنخفضة للأسرة دوراً مباشراً في ارتكاب بعض أفرادها السلوك المنحرف، فعندما يكون دخل الأسرة منخفضاً إلى الحد الذي لا يتمكن به الأبناء إشباع احتياجاتهم الأساسية من مأكلاً وملبس بطريقة مشروعة فقد يؤدي ذلك إلى اللجوء بهم إلى القيام بسلوكيات انحرافية مثل: السطو، والتحايل، والابتزاز وغيرها من الوسائل الإجرامية يرتكبها الفرد من أجل إشباع احتياجاته وحصوله على المال (القريشي، ٢٠١١، ص ٢٣٥) فالعامل الاقتصادي يعد من العوامل الرئيسة أحياناً في ظهور الانحراف إلى جانب الكثير من العوامل الأخرى التي تؤدي إلى الجريمة.

٤-٢ أهم آثار الجرائم على الأمن الاجتماعي

١-٤-٢ الآثار الاجتماعية

تعد جريمة اغتصاب الأطفال والزنا بالمحارم والابتزاز الإلكتروني من أخطر الجرائم التي تنعكس سلباً على الفرد (الضحية) وعلى الأسرة التي تمثل نواة المجتمع، فالمرأة هي المربية والمحافظة على كيان الأسرة وبنيتها؛ فإذا تعرضت إلى واحدة من هذه الجرائم فكانت معرضة للأسرة بأكملها للجريمة، وإن شيوع هذا النوع من الجرائم يؤدي إلى حالات العزوف عن الزواج، وزيادة نسبة الطلاق، وهذا بدوره يؤدي إلى تفكك الأسرة واضطراب المجتمع (حميت، ٢٠١١، ص ٦٥).

٢-٤-٢ الآثار الصحية النفسية

إن هذه الجرائم تتسم بأقصى درجات العنف النفسي المتجه نحو الضحية المتعرضة لواحدة من هذه الجرائم فيفقدتها في الغالب الثقة بالآخرين؛ مما يجعلها شخصية مضطربة غير سوية وربما تصاب بالاكتئاب والقلق والاعتراب النفسي، ويجعلها شخصية منطوية على نفسها، بل قد يصل الأمر إلى أخطر من ذلك فيصاب المجني عليه بنظرة عدائية للمجتمع ويتحول المجني عليه ومن حوله من الأقارب إلى احترام الإجراء؛ وذلك من أجل النيل من الشخص الجاني (نبيه، ٢٠٠٨، ص ٣٩).

٣-٤-٢ الآثار الأمنية

إن هذا النوع من الجرائم تؤثر تأثيراً كبيراً في مستوى الاستقرار والأمن الاجتماعي في البلاد لأنها تؤثر في المجتمع وتولد شعوراً بفقدان الأمن وهوما يجعل الأشخاص وشرفهم عرضه للانتهاك والابتزاز. و نجد إن من أهم عواقب هذه الجرائم هو ارتفاع معدل جرائم القتل انتقاماً من الجاني الذي فعل الفاحشة بضحيته، وهذا يؤدي إلى ارتفاع معدل الجرائم ولاسيما في المجتمعات المحافظة التي لا ترى غسل العار الذي يلحق بها إلا بسفك دم المتسبب (العيمرة، ٢٠١٢، ص ٥١).

٥-٤-٢ الآثار الاقتصادية

تشكل الجريمة في مختلف دول العالم عبئاً اقتصادياً على مختلف جوانب الحياة لتكلفتها على المستوى البشري



ونظرة الآخرين إليه وتفاعله معهم، والجدول الآتي بين النوع الاجتماعي للمبحوثين:-

جدول ٣

النوع الاجتماعي للمبحوثين

النوع الاجتماعي	العدد	النسبة المئوية %
ذكر	127	84.7 %
انثى	23	15.3 %
المجموع	150	100.0 %

تشير بيانات الجدول (٣) الذي يوضح النوع الاجتماعي للعينة، إلى أن الغالبية العظمى من مرتكبي الجرائم من الرجال وقد بلغ عددهم (127) بنسبة (84.7%)، مقارنة بعدد النساء البالغ (23) بنسبة (15.3%).

ويعد النوع أحد أهم المتغيرات المهيمنة للجريمة، إذ تشير الكثير من الدراسات والإحصائيات إلى إن جرائم الرجال تفوق جرائم المرأة، وهذا يرجع إلى التكوين البيولوجي للمرأة وقلة احتكاكها في العالم الخارجي؛ لذلك فأنها تختص بنوع من الجرائم وأكثر جرائمها هي الانحرافات الجنسية والخيانة الزوجية والهروب من المنزل وقتل الأزواج عند خيانتها لزوجها أو محاولة هروبها مع عشيقها كما إن المرأة تخشى من وصم المجتمع أكثر من الرجل، ولكن لوحظ إن جرائم النساء ارتفعت بمعدلات مختلفة تبعاً لنسبة مشاركة المرأة في الحياة اليومية فقد بلغت نسبة ازدياد النساء المجرمات في العالم ما بين سنوات (1970-1975)، (30%) في البلدان المختلفة و(50%) في البلدان المتقدمة. (ناجي، ١٩٩٠، ص ١٤٠-١٤١) فكلما الجنسين يمتلكان أسباب ودوافع متباينة لارتكابهم للجرائم .

وعند محاولة سبر أغوار هذا المتغير نجد إن نوع الجريمة وانتشارها ربما ترتبط بالنوع الاجتماعي، فمن المقابلات التي أجريناها مع أفراد العينة تبين إن النساء جميعاً ارتكبن جريمة الزنا بالمحارم ولم يقتصر ارتكاب تلك الجريمة على النساء فقط بل شمل الرجال أيضاً، أما جرائم اغتصاب الأطفال والابتزاز الإلكتروني فقد اقتصر على الرجال؛ وهذا يبرر اتجاهات وآراء علماء الإجرام بوجود اختلاف بين الجنسين في ارتكاب الجريمة، وعلى الرغم من انفتاح المجتمع على العالم الخارجي وتأثيره بالمتغيرات إلا أنه لا زال متمسكاً ببعض القيم والتقاليد، إذ تحمل المرأة في ثقافتنا التقليدية شرف العائلة، وإن انحرافها يعد عاراً على الأسرة؛ لذا فإن كثيراً من جرائم النساء لا يبلغ عنها خوفاً من استنكار المجتمع وعقوباته ووقوع حالة الوصم الاجتماعي.

- المستوى الاقتصادي:-

تعد العوامل الاقتصادية من العوامل المؤثرة في تحديد مستويات الجريمة والسلوك الإجرامي، فوضع الاقتصادي للفرد أثر في دفعه للجريمة في بعض الأحيان، ويعد الفقر أحد أهم أسباب الجريمة وقد يكون السبب الرئيس الأول في بلورة السلوك الإجرامي والجدول أدناه يوضح ذلك.

والحركية والغريزة الجنسية فعند توافر ظروف الجريمة والسلوك الدافعي يندفع الفرد إلى تنفيذ سلوكه الإجرامي.

- المستوى التعليمي

إن للمستوى التعليمي أهمية كبيرة في دراسة السلوك الإجرامي وذلك لأن تدني المستوى التعليمي أو الأمية من الأسباب التي قد تؤدي إلى تفاقم السلوك الإجرامي إذ إن الشخص الأمي أو من المستويات التعليمية المتواضعة غالباً ما يسهل استمالتهم والتأثير فيهم بالنماذج التي أمامهم فالأفراد الأميون أو ذو المستوى التعليمي المتدني قد لا يدركون خطورة العمل الذي يقومون به؛ لذلك ينحرف هؤلاء الأفراد ويوقعونه في سلوكيات إجرامية بغية تحقيق مكاسب وهمية متعددة.

جدول ٢

المستوى التعليمي لأفراد عينة البحث

المستوى التعليمي	العدد	النسبة المئوية %
أمي	41	27.3 %
يقرأ ويكتب	11	7.3 %
ابتدائي	40	26.7 %
متوسطة	32	21.3 %
اعدادية	14	9.3 %
جامعي	12	8.0 %
المجموع	150	100.0 %

تشير بيانات الجدول (2) الذي يوضح المستوى التعليمي لأفراد عينة البحث، إلى أن الأميون شكلوا النسبة الأعلى من بين المنحرفين إذ بلغ (41) بنسبة (27.3%)، وتأتي نسبة ذوي التحصيل الابتدائي بالمرتبة الثانية بواقع (40) بنسبة (26.7%)، أما ذوو التحصيل المتوسطة فقد جاءت بالمرتبة الثالثة بواقع (32) بنسبة (21.3%)، أما المرتبة الرابعة فذوو التحصيل الإعدادي بواقع (14) بنسبة (9.3%)، أما المرتبة الخامسة ذوي التحصيل الجامعي بواقع (12) بنسبة (8.0%) وأخيراً فئة الذين يقرأون ويكتبون بواقع (11) بنسبة (7.3%).

ومن المقابلات التي أجريناها مع أفراد العينة تبين إن أغلب مرتكبي جرائم زنا المحارم هم من المستويات التعليمية المتواضعة، أما مرتكبي جرائم اغتصاب الأطفال فأغلبهم من الذين اكملوا الدراسة الابتدائية وأغلب مرتكبي جرائم الابتزاز الإلكتروني هم من الذين اكملوا الدراسة المتوسطة، وهو مؤشر يظهر إن الجهل وضعف المستوى التعليمي يسهم في تفاقم المشكلات الانحرافية لعدم الإدراك الرشيد للمخاطر والتداعيات وسهولة إيقاع الضحية بالسلوك المنحرف فالتعليم له دور كبير في وقاية الأفراد من الانحراف؛ وهذا ما أكد عليه الفيلسوف "فيكتور هيجوا" (إذا فتحت مدرسة فكأنك قد أغلقت سجنًا) (عيسى، ١٩٩٨، ص ١٣٦). كلما ارتفعت نسبة التعليم في المجتمع أدى إلى انخفاض السلوك المنحرف .

- النوع الاجتماعي

يعد جنس الفرد عنصراً مهماً من العناصر الديمغرافية التي تؤثر في طبيعة تعامله مع الأفراد الآخرين في الحياة الاجتماعية ولاسيما أن التنشئة الاجتماعية تحدد وتنمي طبيعة الأدوار في الحياة اليومية من خلال نظرته وتعامله مع الآخرين



فقد أظهرت بيانات الجدول (٥) الذي يوضح مدى إيمان أفراد العينة على المواد المسكرة والمخدرة، إن أكثر من نصف الباحثين أجابوا بـ (أعطى باستمرار) إذ بلغ عددهم (89) بنسبة (59.3%)، أما الذين أجابوا بـ (أحياناً) فقد بلغ عددهم (4) بنسبة (2.7%)، مقابل (57) مبحوثاً وبنسبة (38.0%) كانت إجاباتهم (لا أعطى).

ومن المقابلات التي أجريناها مع أفراد العينة أشار أغلب مرتكبي جرائم اغتصاب الأطفال والزنا بالمحارم إلى أنهم من المدمنين على المواد المخدرة والمسكرة على الرغم من أن أغلب المبحوثين ينحدرون من طبقات فقيرة إلا إن توافرها بأسعار رخيصة، وقد أظهرت دراسة المخدرات والأمن الإنساني إن مادة الكرسنال المخدرة تعطي قوة جنسية كبيرة مما يدفع بعضهم للوقوع في مصيدة الانحراف (مجموعه باحثين).

فضلاً عن غياب الرقابة والمتابعة على محلات بيع الخمر والتي تباع هذه المواد لجميع الأشخاص وبمختلف الفئات العمرية، فالكحول يعد من أهم أسباب انحراف الشباب نحو الجريمة، فضلاً عن إدمان الحبوب المخدرة فهذه المواد التي تباع بأماكن مخصصة ومنزوية وبعيدة عن أنظار الجهات الأمنية، فهذه الآفة أخذت بالانتشار في مجتمعنا العراقي بشكل مخيف مما أدى إلى زيادة نسبة الجريمة والانحراف في المجتمع، فضلاً عن غياب الرقابة الأسرية والجهل بالأخطار المترتبة على تناول هذه المواد.

- المشكلات مع البيئة الاجتماعية

تعد شبكة العلاقات الاجتماعية من المتغيرات المهمة التي تنعكس على درجة تفاعل المبحوث مع بيئته الاجتماعية المحيطة به، من خلال طبيعة علاقته مع الجيران والأصدقاء والأسرة التي يجب أن تكون مبنية على المودة والاحترام والتعاون.

جدول ٦

فيما إذا كان المبحوث يعاني من مشكلات مع البيئة الاجتماعية

الاجابات	العدد	النسبة المئوية %
نعم	137	91.3%
لا	13	8.7%
المجموع	150	100.0%

وتظهر البيانات في الجدول (٦) أن الغالبية العظمى من المبحوثين (91.3%) يعانون من مشكلات مع البيئة التي يعيشون فيها سواء أكانت بيئة أسرية، أم علاقة متفاعلة مع الجيران أم البيئة المحلية المحيطة بهم، مقابل (8.7%) فقط لا يعانون من تلك المشاكل.

هذه المؤشرات لأغلب المبحوثين ممن لديهم مشكلات مع البيئة الاجتماعية والتي بلغت (91.3%)، ومن المقابلات التي أجريناها مع مجموعة من المبحوثين الذين أكدوا إن وجود هذه المشكلات تتفاقم مع طبيعة البيئة الاجتماعية، وهي التي دفعتهم لارتكاب الجريمة، إذ إن بعضهم يحاول التبرير والتنصل من مسؤولية ارتكابه للجريمة والصاق ما فعله بالظروف والبيئة أو بشخص آخر قد يكون داخل السجن أو خارجه؛ وذلك لأبعاد إحساس الشعور بالذنب والدونية والشذوذ الجنسي عنه، فضلاً

جدول ٤

المستوى الاقتصادي لعينة البحث

الحالة الاقتصادية	العدد	النسبة المئوية %
فقيرة	87	58.0%
مكتفية	58	38.7%
مرفهة	5	3.3%
المجموع	150	100.0%

وقد أظهرت بيانات الجدول (٤) الذي يوضح المستوى الاقتصادي لعينة البحث، إن أغلب عينة الدراسة تنحدر من أسر فقيرة بنسبة (58.0%)، مقابل (38.7%) من أفراد العينة ينحدرون من أسر مكتفية، بينما بلغ نسبة الأسر المرفهة (3.3%) فقط من أفراد العينة.

نستنتج من ذلك أن أكثر من نصف وحدات العينة من مرتكبي الجرائم ينحدرون من أسر فقيرة وبنسبة (58.0%)، وهو مؤشر يظهر تأثير المتغير الاقتصادي مثل البطالة والفقر اللذين يدفعان الفرد إلى ممارسة العنف، ولاسيما عندما تغلق أمام الشباب من أبناء الأسر الفقيرة فرص النجاح في إيجاد الفرصة والمكانة والظروف المناسبة للعيش الكريم الإنسان الذي تسد أمامه أبواب الرزق المشروع يجعله يسلك الطرق غير المشروعة من أجل الحصول على المال وتفريغ طاقاته المكبوتة وتشير الدراسات والأبحاث إبتداء من "افلاطون" إلى إن الفقر أحد أسباب الجريمة وإن السبب الأول والمهم في السلوك الإجرامي هو حب الثروة والجشع المادي، كما ذكر "بول تابان" في كتابه (انحراف الأحداث) إلى إن الفقر والبطالة قد يحفز الأفراد إلى انتهاج أنواع مختلفة من السلوك إذ أكد على العوامل الاقتصادية وتأثيرها في السلوك المنحرف وارتكاب الجريمة (Tappun, 1957, p.150).

ومن المقابلات التي أجريناها تبين أغلب مرتكبي جرائم زنا المحارم واغتصاب الأطفال ينحدرون من أسر فقيرة وشبه معدومة وغير قادرة على إشباع احتياجاتهم الضروري، أما مرتكبي جرائم الابتزاز الإلكتروني فأنهم غالباً ما ينحدرون من أسر مكتفية أو مرفهة.

- الإدمان على المواد المسكرة والمخدرة.

يعد الإدمان من العوامل المؤثرة بشكل مباشر أو غير مباشر على نسبة الانحراف والجريمة ذلك إن إدمان الفرد غالباً ما يكون نتيجة استعمال المواد المسكرة أو المخدرة باستمرار، إذ يصبح معتمداً عليها عقلياً ونفسياً وجسدياً وقد يحتاج إلى زيادة الجرعات التي يتناولها بين مدة وأخرى، لكي يستطيع الحصول على الأثر نفسه مما يسبب فقدان التوازن وضعف قدرته على التحكم بأفعاله؛ وقد يؤدي ذلك إلى الانحراف والجريمة، وارتكاب أفعال مخرقة بالضبط والناموس الاجتماعي.

جدول ٥

مدى إيمان أفراد العينة على المواد المسكرة والمخدرة

الاجابات	العدد	النسبة المئوية %
باستمرار اعطى	89	59.3%
أحياناً	4	2.7%
لا تعاطى	57	38.0%
المجموع	150	100.0%



لاسيما مرتكبي جريمة الزنا بالمحارم واغتصاب الأطفال وبعدها قضية كيدية، ويدعون إن قضيتهم قتل أو اختطاف لكي يتخلصوا من الوصم والاحترار من قبل شركائهم في السجن.

- تأثير الأقران ودوافع الجريمة

إن أصدقاء السوء سواء أكانوا أصدقاء مدرسة أم المنطقة السكنية أم العمل لاسيما المجرمين والمنحرفين منهم؛ تعد من العوامل المؤثرة في ارتفاع نسب الانحراف والجريمة في المجتمع بسبب غياب التربية والتنشئة الاجتماعية، فضلاً عن ضعف الرقابة والاهتمام من قبل الوالدين لأبنائهم مما قد يؤدي إلى انتهاجهم طريق الجريمة والانحراف.

جدول ٨

مدى تأثير أقران السوء دور في دفع المبحوثين لارتكاب الجريمة

الاجابات	العدد	النسبة المئوية %
نعم	63	42.0 %
لا	87	58.0 %
المجموع	150	100.0 %

أظهرت بيانات الجدول (٨) الذي يوضح مدى تأثير أقران السوء دور في دفع المبحوثين لارتكاب الجريمة، تبين ان الذين أجابوا بـ(نعم) بلغ عددهم (63) بنسبة (42.0%)، والذين أجابوا بـ(لا) بلغ عددهم (87) بنسبة (58.0%). نستنتج من ذلك أن أغلب أفراد العينة أجابوا بـ(لا) ليس لأقران السوء دور في دفع المبحوثين لارتكاب الجريمة وبنسبة (58.0%).

أكدت الكثير من الدراسات إن البيئة المكانية-الاجتماعية المحيطة بالفرد (أصدقاء المنطقة وأصدقاء المقاهي) الأثر الكبير في حياتهم وتفاعلهم الاجتماعي سواء أكان تفاعلاً سلبياً ام إيجابياً ذلك أن عمليات التفاعل تؤثر في مسارات وعمليات التطبع السلبي أحياناً، والذي يمكن أن يتطبع به الفرد من البيئة الاجتماعية هو وقوعه في مصيدة الانحرافات السلوكية. وقد ركز "سدر لاند" على اكتساب السلوك الإجرامي في تفسير الجريمة التي يراها مرتبطة ارتباطاً كبيراً بالمخالطة والاتصال في الجماعة الأولية ولرفاق السوء دور كبير بدفع الفرد إلى الجنوح وارتكاب الجريمة.

وقد حاولنا طرح السؤال الآتي على المبحوثين وذلك للتعرف على مدى تأثير الأصدقاء قبل ارتكاب الجريمة ودخول السجن، ولاسيما الأصدقاء غير الأسوياء والمنحرفين والذين قد يحرضون على ممارسة بعض الأفعال غير القانونية والتي قد تكون بداية الانحراف، ويلحظ من الجدول (21) ان نسبة المبحوثين الذين لم يتأثروا بالأصدقاء كانت كبيرة وأنهم لم يرتكبوا الجريمة تحت تأثير الأصدقاء ولاسيما مرتكبي جرائم زنا المحارم، فلم يكن للأصدقاء أي دور في التشجيع على ارتكاب الجريمة فاعلبيهم انطوائيين وعلاقاتهم سطحية، أما مرتكبي جرائم اغتصاب الأطفال فبعضهم ارتكب الجريمة بتشجيع من الأصدقاء، والأغلب ارتكب جريمة الاغتصاب بسبب الميول والغرائز والرغبات غير المسيطرة نتيجة غياب الرقابة والتنشئة السليمة، أما مرتكبي جرائم الابتزاز

عن الخوف من التعرض لأحكام القانون أو المطالبة العشوائية من ذوي الضحية.

- نوع الجريمة

يعد نوع الجريمة التي ارتكبها أفراد العينة من المتغيرات المهمة التي عززت استفادتنا في هذه الدراسة، إذ كان الهدف من طرح هذا السؤال هو التعرف على أكثر الجرائم حدوثاً، وكذلك التعرف على شخصية ودوافع مرتكبي كل جريمة.

جدول ٧

نوع الجريمة التي ارتكبها افراد العينة

نوع الجريمة	العدد	النسبة المئوية %
زنا المحارم	60	40.0 %
اغتصاب الاطفال	60	40.0 %
الابتزاز الالكتروني	30	20.0 %
المجموع	150	100.0 %

تشير بيانات الجدول (٧) الذي يوضح نوع الجريمة التي ارتكبها أفراد العينة، إلى ان النسبة متساوية بين جريمتي (زنا المحارم واغتصاب الأطفال) إذ بلغ عدد مرتكبي كل جريمة (60) وبنسبة (40.0%)، اما جرائم الابتزاز الالكتروني فقد بلغ عددهم (30) مبحوثاً وبنسبة (20.0%).

ولعل من الملاحظات التي سجلناها في أثناء المقابلات مع أفراد العينة إن الكثير من مرتكبي جرائم اغتصاب الأطفال يرون إن الطفل فريسة سهلة لعدم قدرته على المقاومة فيصبح فريسة سهلة للوحوش البشرية، كما ان الطفل يمكن إقناعه بسهولة كما أنه لا يستطيع التكلم عما حدث أما البعض الآخر من مرتكبي جريمة اغتصاب الأطفال لديهم شهوة جنسية كبيرة اتجاه الطفل، وان بعضهم يرغب بممارسة الجنس مع الأطفال لاسيما الذكور منهم على الرغم من أن بعضهم متزوجين، كما لاحظت إن أغلب مرتكبي جرائم اغتصاب الأطفال يتميزون بالصراحة وعدم محاولتهم إخفاء ما ارتكبوا من فعل، أما مرتكبي جريمة الزنا بالمحارم فإن أغلبهم يتميزون بشخصية مثيرة للجدل وعدم رغبتهم بالتحدث عما ارتكبوا من فعل ومحاولتهم نكرانه وإخفائه، كما ان بعضاً منهم يدعي المرض وانه لا يستطيع ممارسة الجنس وأنه مظلوم على الرغم من أن الفحوصات الطبية أثبتت عكس ذلك، كما انهم يتميزون بلا موبايلات وعدم الاهتمام لما حصل لهم ولما فعلوه، أما النساء اللاتي ارتكبن جريمة الزنا بالمحارم وعددهن (23) مبحوثه؛ فإن أكثرهن يتميزن بشخصية صادقة ورغبتهن بالحديث عما فعلن دون انقطاع، أما مرتكبي جرائم الابتزاز الإلكتروني فإن أغلبهم يتميزون بقوة الشخصية وعدم الاهتمام لأي شيء، كما ان بعضاً منهم لديه خيال واسع مكنه من التخطيط بدقة لارتكاب الجريمة، واغلبهم يتميزون بالصدق عند إعطاء المعلومة، وفي أثناء المقابلة لاحظنا إن أغلب المبحوثين ظهرت عليهم علامات التردد والارتباك في الإجابة وحركات الايدي وتغير في لون الوجه وعدم التركيز في الإجابة، ويمكن أن يعزى ذلك إلى تخوف المبحوثين من الإجابة عن هكذا سؤال الذي يدينه قضائياً لاسيما أن الكثير من المبحوثين ينكرون ارتكابهم للجريمة



للأسرة وعدم قدرة بعضهم على الزواج لعدم توافر الظروف الملائمة، فضلاً عن تعرض بعض منهم إلى التحرش والاعتداء أيام الطفولة بشكل واضح مما أثر في شبكة علاقتهم الاجتماعية وحياتهم ببعض المشكلات النفسية مما يتسبب في دفعهم لارتكاب الجريمة إلى جانب الإدمان على المسكرات والمخدرات فكثير من المبحوثين ارتكبوا جرائمهم وهم في حالة سكر تحت تأثير المخدر إذ يفقدون الإدراك وانعدام السيطرة على غرائزهم مما دفعهم للانحراف والجريمة.

جدول ١٠

عدد سنوات الحكم لمرتكبي جريمة اغتصاب الأطفال

النسبة المئوية %	العدد	السنوات
25.0%	51	اعدام
23.3%	14	15-11
18.3%	11	5-1
16.7%	10	16-20
13.3%	8	10-6
3.3%	2	أكثر من 20
100.0%	60	المجموع

تشير بيانات الجدول (١٠) الذي يوضح عدد سنوات الحكم لمرتكبي جريمة اغتصاب الأطفال، إلى أن ربع المبحوثين (25.0%) حكم عليهم بالإعدام، وإن نسبة (23.3%) من المبحوثين حكم عليهم بالسجن لمدة تتراوح بين (15-11) سنة، وإن (18.3%) من المبحوثين حكم عليهم بالسجن لمدة تتراوح بين (5-1) سنوات، ونسبة (16.7%) من المبحوثين حكم عليهم بالسجن لمدة تتراوح بين (16-20) سنة، وإن (13.3%) من المبحوثين حكم عليهم بمدة تتراوح بين (6-10) سنوات، أما المبحوثين الذين حكم عليهم (بأكثر من 20) سنة فكانت نسبتهم (3.3%) فقط.

ومن خلال المقابلات التي أجريناها مع المبحوثين تبين إن الذين حكم عليهم بالإعدام قاموا بجريمتهم وقتل الضحية، أو الحقوا ضرراً كبيراً بها مثل فض غشاء البكارة للضحية، علماً إن أغلب الذين حكموا بالإعدام من معتصبي الأطفال يوجد لديهم معاملات في محكمة التمييز وقد تخفف العقوبة إلى مدى الحياة بدلاً من الإعدام، أما الذين حكموا بمدد تتراوح بين (5-1) سنوات فاعلم هؤلاء أما ارتكبوا الجريمة قبل بلوغهم سن الرشد لأن حكم الحدث يختلف عن البالغين، أو إن ذوي الضحية تنازلوا عن القضية وتم حلها عشوائياً، أو إن الجاني اغتصب الطفل دون الحاق ضرراً جسدياً للطفل وتختلف العقوبة باختلاف ظروف الجريمة وارتكابها.

- عدد سنوات الحكم

تعد العقوبة النتيجة الحتمية لكل جريمة قد يرتكبها الفرد لاسيما المجرمون والمنحرفين منهم وتعتمد مدة العقوبة على نوع الجريمة المرتكبة، إذ إن قانون العقوبات العراقي يميز بين طبيعة الجرائم، فمنها ما يعد جناحة وتكون العقوبة أقل من خمس سنوات، ومنها ما يكون جنائية وتكون عقوبتها أكثر من خمس سنوات وقد تصل العقوبة إلى السجن مدى الحياة أو الإعدام.

الإلكتروني فإن أغلبهم كانت بدايته في طريق الانحراف وارتكاب الجريمة بتشجيع من الأصدقاء.

- أسباب ارتكاب الجريمة

تتعدد وتتوغل الأسباب والدوافع الرئيسية لارتكاب الفعل الاجرامي ولاسيما في عالم يتغير بإيقاع سريع، وتتداخل فيه المؤثرات والدوافع والأسباب وتظهر البيانات في الجدول (9).

جدول ٩

سبب قيام افراد العينة بارتكاب الجريمة

النسبة المئوية %	العدد	ابرز الدوافع الجريمة
39.3%	59	تأثير الأصدقاء
96.7%	145	الجهل وضعف الوعي
0.7%	1	ضعف القانون
44.0%	66	الوقوع تحت تأثير المخدر او الخمر
0.7%	1	عوامل اقتصادية
4.0%	6	توريط من اخرين
7.3%	11	الحرمان

ملاحظة: النسب أكثر من (٥٠) مبحوث بسبب الاجابة عن أكثر من احتمال.

إن الغالبية العظمى من المبحوثين (145) بنسبة (96.7%) ارتكبوا الجريمة بسبب الجهل وضعف الوعي، مقابل (66) من المبحوثين وبنسبة (44.0%) ارتكبوا الجريمة بسبب تأثير المخدرات والخمر، وبنسبة (39.3%) من المبحوثين ارتكبوا الجريمة بسبب تأثير الأصدقاء وبنسبة (7.3%) كان سبب ارتكابهم الجريمة الحرمان، و(6) وبنسبة (4.0%) من المبحوثين ارتكبوا الجريمة بسبب التورط من الآخرين، و(1) بنسبة (0.7%) من المبحوثين ارتكبوا الجريمة بسبب ضعف القانون، و(1) بنسبة (0.7%) من المبحوثين ارتكبوا الجريمة بسبب العامل الاقتصادي.

لقد أدى ضعف القانون والوصول إلى العدالة إلى تمادي أكثر المنحرفين، وكان سبب ارتكابهم للجريمة هو الجهل وضعف الوعي.

واستناداً إلى الفكر السيسولوجي والمنهج الجنائي الذي سطره المختصون في هذا المسار وفي مقدمتهم العالم (فيرري Ferrie) الذي يرى إنه لا يمكن أن تكافح الجريمة الا اذا عالجتا ظروفها وأسباب تكوينها لتتشابك العوامل الاجتماعية والاقتصادية والبيئية وتفاعلها مع بعضها (عبد السلام، ١٩٨٩، ص ٣٠).

ومن المقابلات التي أجريناها تبين إن أغلب المبحوثين القوا اللوم على تشنتهم الأسرية، وفشل الوالدين في التربية؛ وذلك بسبب انخفاض المستوى التعليمي لهما وجهلهم بأساليب التربية الصحيحة، وعدم توعية أبنائهم بالابتعاد عن السلوك غير السوي وعدم إجبار أبنائهم على مواصلة التعليم بل على العكس إن الكثير من المبحوثين بينوا إن أسرهم هي التي تشجعهم أحياناً على ترك التعليم والخروج إلى العمل في سن مبكر، مما تسبب في انحرافهم بسبب الجهل وقلت الإدراك بخطورة فعلهم، فضلاً عن جهل الوالدين بالأمور الدينية فالكثير منهم ضاعت لديهم معايير الحلال والحرام في كثير من الامور فضلاً عن الحرمان من أبسط الأشياء بسبب الوضع الاقتصادي

جدول ١١

عدد سنوات الحكم لمرتكبي جرائم زنا المحارم

النسبة المئوية %	العدد	سنين الحكم
50.0 %	30	اعدام
30.0 %	18	15-11
13.3 %	8	20-16
3.3 %	2	أكثر من 20
3.3 %	2	10-6
100.0 %	60	المجموع

٨- إن (42.0%) من المبحوثين أكدوا على دور الاقتران في دفعهم لارتكاب الجريمة.

٩- تبين نتائج البحث أن الغالبية العظمى من المبحوثين (96.7%) أشاروا إلى أن سبب ارتكابهم للجريمة يعود إلى مجموعة من العوامل في مقدمتها الجهل وضعف الوعي.

١٠- أظهرت نتائج البحث أن (50%) من مرتكبي جريمة الزنا بالمحارم و(25.0%) من مرتكبي جريمة اغتصاب الأطفال حكم عليهم بالإعدام.

٥- توصيات البحث

١- تبقى الأسرة المؤسسة الأولى في تأثيرها في الفرد عن طريق ممارسة أدوارها الرئيسية في عملية التنشئة الاجتماعية والمتابعة وضبط سلوك الأبناء؛ لذلك لابد من تعزيز دور الأسرة الإيجابي للحد من الجرائم الخارقة للناموس الاجتماعي.

٢- توعية الأسرة بضرورة متابعة ومراقبة أبنائهم وما يشاهدونه من أفلام وبرامج على القنوات الفضائية والانترنت؛ ذلك أن ما يحدث من خروقات بسبب الاستعمال من جانب الأبناء، وعدم متابعتهم وهو ما يتطلب من الآباء التعامل معهم باللين والرفق.

٣- الاهتمام بالفئات الهشة والمستضعفة، الأيتام، والأرامل، والعجزة، والنساء المعيلات للحفاظ على المجتمع بشمولهم بشبكة الحماية الاجتماعية.

٤- وضع سياسات خاصة لحماية الاطفال من آفة الفقر والتشرد.

٥- ضرورة قيام شبكة الإعلام العراقي ومؤسسات الإعلام المختلفة بتوعية المجتمع بأخطار وأبعاد جرائم اغتصاب الأطفال والزنا بالمحارم والابتزاز الإلكتروني، وذلك عن طريق عمل منشورات وبرامج تثقيفية بأساليب ارتكابها وكيفية حماية المجتمع من مرتكبي هذه الجرائم عبر الإذاعة والإعلام الحديث بالأخص وسائل التواصل الاجتماعي.

تشير بيانات الجدول (١١) الذي يوضح عدد سنوات الحكم لمرتكبي جرائم زنا المحارم، تبين إن (50.0%) من المبحوثين حكموا بالإعدام، وإن (30.0%) من المبحوثين حكم عليهم بمدة تتراوح بين (11-15) سنة، ونسبة (13.3%) من المبحوثين حكم عليهم بمدد تتراوح بين (16-20) سنة، أما أقل النسب (3.3%) من المبحوثين فقد حكم عليهم بمدة تتراوح بين (6-10) سنوات، وبالنسبة نفسها من المبحوثين حكم عليهم بأكثر من (٢٠) سنة.

ومن المقابلات التي أجريناها ومحاولتنا التعمق في سبر أغوار طبيعة الأحكام القضائية بحق المجرمين يظهر إن أغلب مرتكبي جريمة زنا المحارم حكم عليهم بالإعدام، وذلك بسبب صغر عمر الضحية أو حملها أو إن الضحية التي تم الاعتداء عليها توفيت في أثناء الاعتداء، ولم يتم تنفيذ الإعدام منذ سنوات، وإن أقل عقوبة لمرتكبي جريمة زنا المحارم (6)، وأقصى عقوبة الإعدام. وفي بعض الأحيان يقوم بأبدال حكم الإعدام وتخفيفه إلى السجن مدى الحياة، أما النساء اللاتي ارتكبن جريمة زنا المحارم بإرادتهن ودون اجبارهن وبرغبة منهن فإن عقوبتهن لا تتجاوز (15) سنة، وفي حال تنازل المجني عليها يتم الإفراج عن الجاني وتختلف الأحكام باختلاف ظروف الجريمة واركابها.

٤- نتائج البحث

١- تبين نتائج البحث إن الفئة العمرية (28-37) سنة قد احتلت أعلى نسبة في إجابة المبحوثين وبنسبة (29.3%).

٢- توزعت عينة البحث على ثلاثة أنواع من الجرائم (40.0%) زنا المحارم، (40.0%) اغتصاب أطفال، (20.0%) ابتزاز إلكتروني.

٣- أظهرت نتائج البحث إن أكثر مرتكبي الجرائم الخارقة للناموس الاجتماعي هم من المستويات التعليمية المتواضعة (امي، يقرأ ويكتب، ابتدائي) حيث بلغت نسبهم (61.3%).

٤- أظهرت نتائج البحث أن الغالبية العظمى من أفراد العينة هم من الذكور بلغ عددهم (127) بنسبة (84.7%).

٥- أغلب أفراد العينة (58.0%) ينحدرون من طبقة فقيرة، وتعاني من ظروف الهشاشة.

٦- تبين نتائج البحث إن أغلب أفراد العينة (59.3%) يتعاطون المخدرات والمسكرات.

٧- أظهرت نتائج البحث إن الغالبية العظمى من المبحوثين (91.3%) يعانون من مشكلات دائمة مع البيئة الاجتماعية التي يعيشون فيها.



المصادر

- خليفة، ا. (٢٠١٦). حروب مواقع التواصل الاجتماعي. القاهرة: دار العربي للنشر والتوزيع.
- دقيش، أ. (٢٠١٠). الابتزاز الجنسي اسبابه واساليبه. القاهرة: دار المعارف.
- سعدون، م. (٢٠٠٨). الابتزاز انواعه واسبابه واساليب مواجهته. القاهرة: دار النهضة.
- طربية، م. (٢٠١١). علم الاجتماع في الحياة اليومية. بيروت: دار المعرفة للطباعة والنشر.
- عبد السلام، ف. س. (١٩٨٩). العودة الى الجريمة من منظور نفسي اجتماعي. الرياض: دار النشر المركز العربي للدراسات الامنية والتدريب.
- عبد القادر، ز. ع. (٢٠١٨). الخدمة الاجتماعية الوقائية مع الجريمة والانحراف. مصر: المكتب الجامعي الحديث.
- عوض، ا. ح. (٢٠١٢). التربية وعالم المعرفة. مصر: المكتب الجامعي الحديث.
- عيسى، م. (١٩٩٨). الرعاية الاجتماعية للأحداث المنحرفين. القاهرة: مكتبة القاهرة الحديثة.
- فرج، هـ. ع. (٢٠١٠). ابناء الطفل. الاسكندرية: منشأة المعارف.
- فهمي، م. س. (٢٠١٢). الجريمة والعقاب. مصر: المكتب الجامعي الحديث.
- فورورد، س. (٢٠١٥). الابتزاز العاطفي. السعودية: مكتبة جرير.
- فياض، ح. م. (٢٠١٨). الضبط الاجتماعي. مصر: مكتبة نحو علم الاجتماع تنويري.
- محمد، م. ب. (٢٠٠٩). مبادئ علم الاجرام. بغداد: مكتبة القمة.
- محمود، ع. (٢٠٠٥). الجرائم الجنسية، (مقالة منشورة على موقع الحصن النفسي. اخذ من <https://www.asjp.cerist.dz>
- مدكور، ع. ا. (١٩٧٠). التربية الجنسية للآباء رؤية اسلامية. ج ١. القاهرة: السفير للطبع والنشر.
- مصطفى، ع. ي.، الساعدي، ف. ش.، الجيزاني، م. ك.، ساجت، خ. ح.، علوان، م. ح.، شبيب، ع. ب. (٢٠١٧). المخدرات واثرها في الامن الانساني للمجتمع العراقي. (دراسة ميدانية غير منشورة). بغداد.
- ناجي، ي. م. (١٩٩٠). دور المؤسسات العقابية في علاج واصلاح وتأهيل المجرمين والجانحين. الجزء الاول. بغداد: بيت الحكمة.
- نبيه، ن. ع. (٢٠٠٨). الاجرام الجنسي. القاهرة: دار المعرفة الجامعية.
- نعيسة، ر. شويش، ل. م.، عبد الحي، ف. ع. (٢٠٠٧). الاستغلال الجنسي للأطفال. (مشروع مقدم لنيل الاجازة في الارشاد النفسي). جامعة دمشق: كلية التربية للإرشاد النفسي.
- هلاوي، ح. ع. (١٩٩٨). تكلفة الجريمة في الوطن العربي. الرياض: اكااديمية نايف العربية للعلوم الامنية.
- ابراهيم، م. ا. و مطشر، د. ل. (٢٠١٦). مبدأ الدافع واثره على عوامل السلوك الاجرامي. مجلة المحقق الحلي للعلوم القانونية والسياسية، جامعة بابل، ٩ (٢)، ص ٣٩١.
- الحيدري، ج. ا. (٢٠٠٩). علم الاجرام المعاصر. لبنان: دار النهضة العربية.
- الرازيقي، م. (٢٠١١). البيدوفيليا وأطفال المغرب. مقالة منشورة في [radiomedinafm.ma\archives\6857](http://radiomedinafm.ma/archives/6857) بتاريخ ٢٤/١٠/٢٠١١.
- الرشيدي، ع. ب. (٢٠٠٥). العدوان على البيئة المعلوماتية خطورته ومواجهته. مجلة كلية الملك خالد العسكري، الرياض، ٥ (١٨)، ١٢-١٣.
- الرشيدي، م. (٢٠١١). العنف في جرائم الانترنت اهم قضايا الحماية والتأمين. القاهرة: الدار المصرية اللبنانية.
- السعيد، ب. (٢٠١٤). ناصر قاسمي. مجلة افاق علم الاجتماع، كلية العلوم الاجتماعية، بجامعة البليدة، ٢ (٧)، ١٢.
- الشديفات، ا. ج. و الرشدي، م. ن. (٢٠١٦). العوامل الاجتماعية المؤثر في ارتكاب الجريمة في المجتمع الاردني. مجلة دراسات العلوم الانسانية والاجتماعية، الاردن، ٤٦ (٢)، ٢١٢٧.
- الشناوي، م. (٢٠٠٨). جرائم النصب المستحدثة. مصر: دار الكتب القانونية.
- العارض، ف. ع. (٢٠١١). المخدرات ودورها في اجرام الانسان. مجلة الحقوق كلية الحقوق، جامعة القادسية، ٦ (٢)، ١٧٢.
- العاني، ع. ع. و عبد الحسين، ل. (٢٠٠٨). مقدمة في علم الاجتماع. كلية الآداب. مطبعة جامعة بغداد.
- العميرة، م. ب. (٢٠١٢). تجريم ابتزاز النساء: دراسة تأصيلية. (بحث غير منشور). الرياض: جامعة الامير نايف العربية للعلوم الامنية.
- العيسري، ع. ب. (٢٠٠٤). الآثار الامنية في استخدام الشباب للانترنت. الرياض: جامعة نايف العربية للعلوم الامنية.
- القريشي، غ. ن. (٢٠١١). علم الجريمة. عمان: دار صفاء للنشر والتوزيع.
- المجدوب، ا. (٢٠٠٣). زنا المحارم الشيطان في بيوتنا. القاهرة: مكتبة مدبولي.
- الميزع، ن. م. (١٩٩٨). المواد الاباحية والانترنت. دراسة قدمت الى مؤتمر وزارة الداخلية السعودية حول الجريمة المعاصرة والاستخدامات السلبية للتقنية. السعودية. متاح على الرابط التالي Nauss.edu.sa.
- تركية، ب. خ. (٢٠١٥). مشكلات اجتماعية معاصرة. عمان: دار المسيرة.
- حميت، ع. ا. (٢٠١١). مركز الباحثات لدراسات المرأة بالتعاون مع قسم الثقافة الاسلامية بحوث ندوة الابتزاز المفهوم - اسباب اثار. السعودية: جامعة الملك سعود.
- خبر الزراد، ف. م. (٢٠٠٤). مشكلات المراهقين والشباب في الوطن العربي. بيروت: دار النفائس.



هويتي، اء بدر، ا. ع، نوديالو، د. (١٩٩٨). *البطالة وعلاقتها بالجريمة في الوطن العربي*. الرياض: اكاڤمفة نايف العربية للعلوم الامنية.

Translated References

- Khalid Military College Journal*, 5(18), 12-13.
- Al-Rashidi, M. (2011). *Violence in internet crimes, the most important protection and insurance issues*. Cairo: The Egyptian Lebanese House.
- Al-Raziqi, M. (2011). *Pedophilia and the children of Morocco*. Retrieved from 10/24/2011.radiomedinafm.ma\archives\6857.
- Al-Saeed, B. M. (2014). Nasser Qasimi. *Journal of the Prospects of Sociology*, Faculty of Social Sciences, University of Blida, 2(7), 12.
- Al-Shdeifat, A. J. & Al-Rashidi, M. N. (2016). Social Factors Affecting Crime Commitment in Jordanian Society. Jordan, *Journal of Human and Social Sciences Studies*, 46(2), 2127.
- Al-Shenawy, M. (2008). *New fraud crimes*. Egypt: Legal Books Publishing House.
- Awad, H. (2012). *Education and the world of knowledge*. Egypt: Al-Jamm'i Modern Office.
- Daqish, A. (2010). *Sexual blackmail, its causes and methods*. Cairo: Al- Maaref Publishing House.
- Fahmy, M. S. (2012). *Crime and punishment*. Egypt: Al-Jam'i Modern Office.
- Faraj, H. A. (2010). *Child abuse*. Alexandria: Al-Maa'rif Institution.
- Fayyad, H. M. (2018). *Social control, towards enlightening sociology*. (Unpublished Paper). Egypt.
- Forward, S. (2015). *Emotional blackmail*. Saudi Arabia: Jarir Bookstore.
- Abdel Qader, Z.Q.K. (2018). *Preventive social service with crime and delinquency*. Cairo: The Modern University Office.
- Abdul Salam, F. S. (1989). *Return to crime from a psychological and social perspective*. Riyadh: Arab Center for Security Studies and Training.
- Al-Ani, A. L. (2008). *Introduction to sociology*, College of Arts. University of Baghdad.
- Al-Aridi, F. A. (2011). *Drugs and their role in human criminality*. *Journal of Law*, Faculty of Law, University of Al-Qadisiyah, 6(2), 172.
- Al-Eisri, A. B. (2004). *The security effects on youth use of the internet*. Riyadh: Naif Arab University for Security Sciences.
- Al-Haidari, J. I. (2009). *Contemporary criminology*. Lebanon: Al-Nahdha Al-Arabia Publishing House.
- Al-Majdoub, A. (2003). *Incest: devil in our homes*. Cairo: Madbouly Library.
- Al-Meeza, N. M. (1998). *Pornography and the internet. a study presented to the Saudi ministry of interior conference on contemporary crime and negative uses of technology*. Saudi Arabia. Retrieved from nauss.edu.sa
- Al-Omairah, M.B. M. (2012). *Criminalization of blackmailing women, an original study* (Unpublished Research). Riyadh: Prince Nayef Arab University for Security Sciences.
- Al-Quraishi, G. N. H. (2011). *Criminology*. Amman: Safaa House for Publishing and Distribution.
- Al-Rashidi, A. B. (2005). *The aggression against the information environment, its danger and confrontation*. Riyadh, King



- Part One. Baghdad: Al-Hikma Publishing House.
- Naissa, R., Shuish, L.M., & Eabd Alhayi, F. A. (2007). *The sexual exploitation of children*. (A project submitted to obtain a license in psychological counseling). Algeria: Damascus University, College of Education for Psychological Counseling.
- Saadoun, M. (2008). *Types of blackmail, its reasons, and methods of confronting it*. Cairo: Al-Nahdha Publishing House.
- Tappun, G. D. (1957). *Juvenile delinquency*. New York: MC-Gaw Hill Books.
- Tarabya, M. (2011). *Sociology in everyday life*. Lebanon: Al-Marifa House for Printing and Publishing.
- Turkiaa, B. A. (2015). *Contemporary social problems*. Amman: Al-Masirah Publishing House.
- Halawi, H. B. A.Q. (1998). *The cost of crime in the Arab world*. Riyadh: Naif Arab Academy for Security Sciences.
- Hamid, A. (2011). *The Researchers center for women studies*, in cooperation with the department of islamic culture, research seminar on understood blackmail. Saudi Arabia: Reasons for Effects, King Saud University.
- Hawiyati, A., Badr, A. A., & Nwdyalw, D. (1998). *Unemployment and its relationship to crime in the Arab world*. Riyadh: Naif Arab Academy for Security Sciences.
- Ibrahim, M. I., & Mwtashir, D. L. (2016) The principle of motive and its effect on the factors of criminal behavior. *Al Mohaqiq Al Hilli Journal of Legal and Political Sciences*, University of Babylon, 9(2), 391.
- Issa, M. T. (1998). *Social care for juvenile delinquents*. Cairo Modern Library.
- Khaber, Z. F.M. (2004). *Adolescents and youth problems in the Arab world*. Beirut: Al-Nafaes Publishing House.
- Khalifa, I. (2016), *The wars of social Media*, Cairo: Al-Arabi House for Publishing and Distribution.
- Madkour, A. A. (1970). *Sex education for the news: An Islamic perspective*. Part 1. Cairo: Al-Safeer House for Printing and Publishing.
- Mahmoud, I. (2005). Sexual crimes. Retrieved from <https://www.asjp.cerist.dz>
- Muhammad, M. B. (2009). *Principles of criminology*. Baghdad: Al-Qima Library.
- Mustfa, A. E., Al-Saedy, F. S. H., Al-Jizani, M. K., Sajat, K. H., Eilwan, M. H., & Shbyb, A. P. (2017). *Drugs and human security on Iraqi society*. (An unpublished paper). Baghdad
- Nabih, N. A. (2008). *Sexual crime*. Al-Mar'rifa Cairo: Al-Jamiiya Publishing House.
- Nagy, Y. M. (1990). *The role of penal institutions in treating, reforming and rehabilitating criminals and delinquents*.